مجلة جامعة الملك سعود، م١٩، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية (١)، ص ص٣٨١-٤٤٠ (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م)

# دراسة تحليلية لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ومقترحات لتطويرها

**سارة بنت عبدالله المنقاش**

*أستاذ مساعد، قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية*

(قدم للنشر في ١٤٢٦/٤/١٧هـ، وقبل للنشر في ١٤٢٦/٨/٩هـ)

**ملخص البحث.** تهدف الدراسة إلى تحليل سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية كما جاءت في وثيقة سياسة التعليم الصادرة عن اللجنة العليا لسياسة التعليم عام ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م. الغرض من هذا التحليل هو معرفة مدى توافق هذه السياسة مع أهم المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية ومعرفة مدى دقة صياغتها وتنفيذها على أرض الواقع ومن ثم اقتراح التعديلات اللازمة عليها. فقد تم جمع وتلخيص وتصنيف أهم المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية التي يفترض أن تتضمنها وتسعى إليها أي سياسة تعليمية ومن ثم مقارنتها ببنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة لمعرفة مدى تضمينها، كما تمت مراجعة أدبيات الدراسة المتعلقة بصياغة وتنفيذ السياسة التعليمية لمعرفة مدى دقة صياغتها و تنفيذ بنودها. وقد تم التوصل للنتائج التالية: أولاً- أن وثيقة سياسة التعليم في المملكة وُضعت قبل أكثر من أربعة وثلاثين عاماً ولم يجرِ عليها أي تعديل أوتطوير لتلبي التغيرات والتحديات التي طرأت على المجتمع السعودي وعلى العالم أجمع خاصة في مجال التعليم. ثانياً - من ناحية صياغة السياسة التعليمية، هناك بعض المشاكل في بنية النص لبعض البنود والتي تحتاج لإعادة صياغة حتى يسهل فهمها وتطبيقها. ثالثاً- من ناحية المضمون، لم تتوافق سياسة التعليم

السعودية تماماً مع المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية فهناك ما يلزم إضافته والتأكيد عليه. رابعاً- من ناحية تطبيق هذه السياسة . لم يتم تطبيق بعض البنود وبعضها كانت درجة تطبيقه أقل من المطلوب والبعض الآخر تم تطبيقه. وأخيراً تم التوصل لبعض المقترحات التي تفيد في تعديل هذه الوثيقة لتتوائم مع المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية.

## مقدمـــــــة

تحدد السياسة التعليمية إطارالتعليم وفلسفته وأهدافه ومراحله وأنواعه، فلا يمكن لأي أمة أن تنهض فكرياً وحضارياً مالم يكن لديها سياسة تعليمية واضحة وواقعية ومرنة مستمدة من فلسفة المجتمع ومنسجمة مع مبادئه وقيمه وقائمة على أسس علمية. فالسياسة التعليمية المبنية على أسس علمية تساعد في وضع الخطط وبناء البرامج التي تكفل بناء شخصية الفرد وفق معتقدات المجتمع، وفي تحديد آلية لقياس الأداء في النظام التعليمي، وفي تحديد الأطروالمبادئ والقيم التي تسير على ضوئها العملية التربوية، وفي توجيه واتخاذ القرارات الصائبة لتحقيق الأهداف الموضوعة، وفي تحديد المسؤليات الإدارية عن تنفيذ تلك السياسات، وفي حل كثير من المشاكل التربوية، وفي تغيير الأوضاع التربوية القائمة وغير المرغوب فيها. وفي المقابل إذ لم يكن هناك سياسة تعليمية ناجحة يؤدي ذلك إلى ضياع أموال وجهود بشرية كبيرة تبذل في بناء مؤسسات تعليمية تتطلب تكاليف باهضة دون أن تحقق الهدف المرجو منها [١ ، ص٧٢].

ونتيجة لذلك، أدركت المملكة العربية السعودية أهمية وجود سياسة تعليمية تنبثق من الإسلام الذي تدين به فكراً ومنهجاً وتطبيقاً حيث أصدرت في عام ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م وثيقة سياسة التعليم لتكون ترجمة عملية ووثيقة علمية تربوية لنظام التعليم وأهدافه في المملكة. وبالرغم من تعدد الخصائص والمميزات التي امتازت بها السياسة التعليمية في المملكة عن غيرها - مثل قيامها على أساس عظيم وواضح وهو الإيمان بالله

ورسوله، والاهتمام بالمواد الدينية في جميع مراحل التعليم، و مجانية التعليم، والفصل بين الجنسين في التعليم - إلا أنها وضعت لتلبي حاجات المجتمع والتطورات العالمية في ذلك الوقت ولم يُجرَ عليها أي تعديل بعدئذ. كما أن الدراسات التي قامت بتحليل هذه السياسة قليلة جداً إن لم تكن نادرة، واقتصرت في تحليلها على جانب واحد منها وهوأهداف مراحل التعليم وأسسة العامة وذلك من وجهة نظر بعض التربويين من حيث وضوح الأهداف وتنفيذها، إلا أنه لا توجد دراسة علمية- على حد علم الباحثة - قامت بتحليل بنود هذه السياسة وفقاً لمعايير محدده وواضحة. لذلك، جاءت هذه الدراسة لتحلل سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية كما جاءت في وثيقة سياسة التعليم من ناحية الصياغة، والمضمون، والتنفيذ وفقاً للمعاييرالدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية الناجحة ومن ثم وضع اقتراحات لتطويرها.

## مشكلة الدراسة

من المتعارف علية أن التربية تختلف عن غيرها من المجالات لكونها بحاجة مستمرة للتطوير والتغيير لارتباطها الوثيق بالعنصر البشري الذي يعتبر محور العملية التربوية والذي يتأثر بتغيرالظروف المحيطة به. وبما أن السياسة التعليمية هي الإطار الذي تعمل فيه النظم التعليمية، فمن الضروري دائماً مراجعة بنودها والمعايير التربوية التي بنيت عليها وبصورة دورية. إلا أنه من الملاحظ على سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية والمتمثلة في وثيقة سياسة التعليم والتي تعتبر المرجع الأساس لنظام التعليم في المملكة، أنه لم يتم تعديلها منذ وضعت قبل أكثرمن أربعة وثلاثين عاماً، أعتمد عند وضعها الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ومطالب التنمية وحاجات المواطن السعودي في تلك الفترة ولم يجرَعليها أي تعديل بعدئذٍ. فلابد من الوقوف عندها وتحليلها للتأكد من استمرار مناسبتها وامكانية مواصلة الأخذ بها ومعرفة التعديلات التي ينبغي إجراؤها عليها.

ومن هذا المنطلق تتبلور مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما مدى توافق سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية كما جاءت في وثيقة سياسة التعليم مع أهم المعاييرالدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية وذلك من حيث الصياغة والمضمون ومدى التطبيق على أرض الواقع؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما مدى دقة صياغة بنود سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ليسهل فهمها وتطبيقها؟

٢- ما مدى توافق مضمون بنود سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية مع أهم المعاييرالدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية ؟

٣- ما مدى تطبيق بنود سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية على أرض الواقع؟

٤- ما أهم التعديلات المقترح إجراؤها على سياسة التعليم في المملكة؟

## أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

١- تحليل وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية من حيث الصياغة لمعرفة مدى وضوحها.

٢- تحليل وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية من حيث المضمون لمعرفة مدى اتفاقها مع أهم المعاييرالدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية.

٣- تحليل وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية من حيث التنفيذ على أرض الواقع لمعرفة مدى تطبيقها بالشكل المطلوب.

٤- اقتراح أهم التعديلات التي ينبغي إجراؤها على هذه السياسة.

## أهمية الدراسة

ترجع أهمية الدراسة إلى النواحي التالية:

١ - أهمية موضوع السياسة التعليمية، فالسياسة التعليمية تساعد في وضع الخطط التعليمية وتحدد الأطر التي يسير عليها التعليم وتوجه القرارات وتحدد المسؤليات.

٢ - الندرة الواضحة في الدراسات المتعلقة بالسياسة التعليمية في المكتبة العربية بشكل عام والسياسة التعليمية في المملكة بشكل خاص، فهناك الكثير من الدراسات التي تناولت بالوصف والتحليل النظام التعليمي في المملكة من حيث تكوينه ونشأته ومشكلاته وأدائه، إلا أن الدراسات التي تناولت سياسة التعليم في المملكة وعلى وجه التحديد وثيقة سياسة التعليم قليلة جداً واقتصرت في تحليلها على بعض البنود دون مقارنتها بالمعاييرالدولية والتوجهات العامة للسياسة التعليمية.

٣- تعريف القارئ بأهم المقومات والمعاييرالأساسية التي يجب أن تتضمنها أي سياسة تعليمية.

٤- الكشف عن بعض الحقائق الهامة عن السياسة التعليمية في المملكة لكل المهتمين في مجال التربية والباحثين ومتخذي القرارت.

٥- عرض بعض المقترحات اللازمة لتطويرهذه السياسة وذلك بالوقوف على ما ينبغي تعديله وتبديله وإضافته والمحافظة عليه من بنود هذه السياسة، والتي قد تساهم في تحسين وتطويرالنظام التربوي في المملكة ليواكب التطورات العالمية في أنظمة التعليم.

## مصطلحات الدراسة

### السياسة التعليمية

يقصد بالسياسة التعليمية "Educational Policy" كما يعرّفها الميداني [٢، ص ١٢] بأنها "المواد الدستورية العامة للتعليم، وهي التي تبين الأسس العامة التي يقوم عليها التخطيط لإنشاء مؤسساته، وتبين أهداف العملية التعليمية وتحدد مقاصدها سواء كانت هذه المواد مكتوبة معلنة بقرارات ومراسيم أو غير مكتوبة ولا معلنة إلا أنها ملاحظة ذهناً لدى المشرفين على مؤسسات التعليم والمنشئين لها والموجهين لمسيرتها".

وتعرّفها وثيقة سياسة التعليم السعودية [٣] بأنها "الخطوط العامة التي تقوم عليها عملية التربية والتعليم أداءً للواجب في تعريف الفرد بربه ودينه وإقامة سلوكه على شرعه وتلبيةً لحاجات المجتمع وتحقيقاً لأهداف الأمة".

ويقصد بالسياسة التعليمية في هذه الدراسة مجموعة المبادئ والاتجاهات والقواعد العامة التي تضعها الدولة لتوجيه التعليم بمراحله المختلفة وأنواعه وسائر مايتصل به لتحقيق أغراض وتطلعات المجتمع في ضوء الظروف والإمكانات المتاحة وبما يخدم أهداف الدولة العامة ومصلحتها الوطنية وبما يواكب التطورات العالمية.

### وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية

هي وثيقة مكتوبة مكونة من مئتين وستة وثلاثين بنداً صادرة عن اللجنة العليا لسياسة التعليم عام ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م تحدد الاتجاهات والمنطلقات والأهداف العامة والفرعية للتعليم و تعتبر المرجع الأساس لنظام التعليم في المملكة. وقد أتت هذه الوثيقة مقسمة إلى تسعة أبواب كالتالي: الأسس العامة التي يقوم عليها التعليم، غاية التعليم وأهدافه العامة، أهداف مراحل التعليم، التخطيط لمراحل التعليم، أحكام خاصة

(وتشمل المعاهد العلمية، تعليم البنات، التعليم الفني، إعداد المعلم، ومدارس القرآن الكريم ومعاهده، التعليم الأهلي، مكافحة الأمية وتعليم الكبار، التعليم الخاص بالمعوقين، ورعاية النابغين)، وسائل التربية والتعليم، نشر العلم، تمويل التعليم، وأحكام عامة.

**المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسة التعليمية**

يقصد بمعيارية السياسة التعليمية بأنها القيم والتوجهات التي يفترض أن تتضمنها وتسعى إليها أي سياسة تعليمية وهي المقومات أوالمبادئ العامة التي تشترك فيها كافة السياسات التعليمية في أي مجتمع باعتبار أن الهدف المشترك لها هو تربية الإنسان وتنمية قدراته وجعله قادر على تحمل مسؤلياته القومية، إلا أن منطلقات وسبل تنفيذ هذه المبادئ تختلف بالضرورة من مجتمع لآخر. وفي المقابل هناك سياسات تعليمية ثابتة أو خاصة بالتوجهات والمبادئ المرتبطة بالتعليم نفسه وواقعه الثقافي وبتراثه التاريخي وتصورات مجتمعه وهي جزء من سياسة الدولة مثل السياسات والأهداف التعليمية المتعلقة بالدين والمعتقدات والقيم والتي يجب على أي سياسة تعليمية المحافظة عليها وعدم تغييرها مهما حدث في العالم من تغيير. وقد يطلق على هذه المعايير المقومات أو المبادئ أوالتوجهات أو أعمدة سياسة التعليم لتعني الأسس التي ينبغي أن نقيّم في ضوئها السياسة التعليمية. و في هذه الدراسة أُطلق على هذه المعايير "المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسة التعليمية" لأن الباحثة قامت بجمعها من الأدبيات المتعلقة بالمقومات الأساسية للسياسة التعليمية والمبادئ التي أوصت بها تقارير المنظمات والمؤسسات الدولية في مجال التربية عامة ونظم التعليم خاصة والاتجاهات الحديثة والمبادئ المعاصرة التي تضمنتها بعض سياسات التعليم في الدول المتقدمة ومن ثم تم تلخيصها وتصنيفها في عشرين معياراً، وسيتم تفصيل ذلك لاحقاً.

## منهجية الدراسة

المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي الذي يقوم على التحليل والمقارنة، بحيث يصف السياسة التعليمية للمملكة العربية السعودية كما جاءت في وثيقة سياسة التعليم ويحللها ويقارنها بأهم المعايرالدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية. فقد تم تحليل ونقد صياغة بنودها في ضوء الأدبيات المتعلقة بأسس صياغة السياسة التعليمية بشكل عام والدراسات التي تناولت صياغة بعض بنود هذه الوثيقة بشكل خاص، كما تم تحليل مضمون هذه الوثيقة في ضوء المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية الناجحة في الدول المتقدمة والتي تم جمعها وتلخيصها وتصنيفها في عشرين معياراً تم عرضها في الإطار النظري، بالإضافة إلى تحليل مدى تنفيذ بنودها بناءً على نتائج الدراسات الميدانية التي كشفت عن مدى تنفيذها.

## الإطار النظري وأدبيات الدراسة

تم تناول الإطار النظري من خلال ثلاثة محاور هي: صياغة سياسة التعليم، ومضمون سياسة التعليم، وتنفيذ سياسة التعليم والتي تم تحليل وثيقة السياسة التعليمية في ضوئهم وذلك فيما يلي:

### أولاً : صياغة سياسة التعليم

أشارت الأدبيات إلى وجوب صياغة السياسة التعليمية بشكل واضح بعيداً عن الغموض والعموميات لأن السياسات التعليمية مؤشرات وتوجهات لابد أن توضع بدقة وتصاغ بعناية لترشيد القرارات والاجراءات التي تحقق الأهداف المراد الوصول لها [١]، [٤]، [٥]، [٦] . فقد أشارالغامدي [١] إلى أن السياسة التعليمية غير المستقرة والغايات

غيرالواضحة والأهداف غيرالمحددة تجعل الدولة أو الفرد أو نظام التعليم يدور حول نفسه ومن ثم يعود إلى الوضع الذي بدأ منه بعد بذل الجهد والمال والوقت. كما بيّن أن سبب تأخر مسيرة التربية في العديد من الدول العربية لا يعود في المقام الأول إلى قصور في الامكانات، بل لأن سياسة التربية في هذه البلدان غير واضحة فهي لا تستهدي بسياسة تربوية واضحة المعالم. فصياغة وتحديد السياسة التعليمية بشكل دقيق ليمكن فهمها وتطبيقها يعتبر من أهم الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق الخطط التنموية وتحسين المستوى الاقتصادي للدولة والمنافسة إقليمياً وعالمياً لأنه في ضوء هذا التحديد تتحدد الوسائل والأدوات والطرائق والوسائل وصولاً للأهداف ومن ثم الغايات البعيدة.

ويقصد بوضوح ودقة صياغة سياسة التعليم كما وضحتها الأدبيات ما يأتي: أ) أن تكون ألفاظها واضحة لا يشوبها الغموض ومحددة وملموسة ولا تحتمل أكثرمن تفسير، لأنه كلما اختيرت كلماتها بدقة ونُميت بعناية وبُينت على نحو سليم ضمن ذلك سياسة فعّالة [٧]، ب) أن تكون بياناتها وتصريحاتها معبرعنها بعبارات إيجابية لا تؤدي إلى غموض أو ارتباك حتى يسهل على القائمين عليها تنفيذها، ج) أن تكون شاملة مبتعدة عن الحشو والتكرار ولغة الخطابة والسيولة اللغوية والزخارف اللفظية التي تؤدي إلى الاختلاف في فهمها ووعيها ومن ثم تفسيرها، د) أن تكون أفكارها وبنودها متدرجة ومرتبة ترتيباً منطقياً، هـ) أن تكون قابلة للقياس والملاحظة وواقعية ممكنة التحقيق. وقد حدد الغامدي [ ١ ، ص ٧٥] بعض الصفات التي يجب أن تتسم بها السياسة التعليمية حتى تكون فعّالة بالأتي: أن تكون مرنة بحيث تسمح للعاملين في التعليم بالتصرف في حالة حدوث تغيرات داخلية أو خارجية، وأن تكون محددة حتى لا تتنافى مع السياسة العامة للدولة أو تتعارض مع القيم الاجتماعية والاخلاقية، وأن تكون واضحة حتى لا يتم تأويلها وفق الظروف، وأن تكون معروفة ومفهومة من قبل جميع العاملين في مجال التعليم.

**ثانياً: مضمون سياسة التعليم**

كثيراً ما تثار قضية معيارية السياسة التعليمية لمحاولة وضع واقتراح مضامين ومبادئ عامة ينبغي أن تلتزم بها أي سياسة تعليمية في أي مجتمع [٥ ، ص ٦٦]. فقد تمت في هذه الدراسة مراجعة الأدبيات المتعلقة بالمعايير والتوجهات العامة للسياسة التعليمية ومنها ما كتب عن المبادئ العامة أو المعاييرالتي تفيد في الحكم على مدى سلامة السياسة التعليمية [٥]، [٨]، [٩]، [١٠]، [١١ ، ص٦٣]، وما كتب عن مبادئ السياسات التعليمية المقارنة أي الاتجاهات والمبادئ التي تضمنتها السياسات التعليمية لبعض دول العالم ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، استراليا وبريطانيا وكندا والسويد[٤]، [١٢]، [١٣]، [١٤]، [١٥]، [١٦]، [١٧]، [١٨]، [١٩]، [٢٠]، [٢١] ،وكذلك المبادئ التي أوصت بها تقاريرالمنظمات والمؤسسات الدولية في مجال التربية عامة ونظم التعليم خاصة [٢٢]، [٢٣]، [٢٤]، وكذلك التصنيف المعياري الدولي للتعليم ١٩٩٧م [٢٥] الذي أقرته اليونسكو من أجل تكوين السياسات التعليمية وصنع القرار التربوي، وكذلك وثيقة "المعاييرالتربوية للقرن الحادي والعشرين" [٢٦] الصادرة عن دول التعاون الاقتصادي الآسيوي الباسفيكي، وكذلك "وثيقة الأهداف العامة للتربية وأهداف المراحل الدراسية والأسس العامة للمناهج في دول الخليج العربية" [٢٧] الصادرة عن مكتب التربية العربي لدول الخليج، ومن ثم تم جمع وتلخيص وتصنيف هذه المعايير والمبادئ والتوجهات في عشرين معياراً لتقييم السياسة التعليمية من ناحية المضمون وذلك فيما يلي:

**١- المرجعية المجتمعية**

ويقصد بها أن النظام التعليمي جزء من المنظومة المجتمعية يؤثر ويتأثر بالمجتمع وبظروفه وتطلعاته [٤ ، ص٧]. وعرفها علي [٨] بأنها "الرؤيا العامة التي تشكل الإطار

الفكري للمجتمع وإيدلوجيته والتي يعبر عنها (بالهوية) التي تشيرإلى الأسس العقدية التي تحكم البنية الكلية للمجتمع". فلابد أن يكون لسياسة التعليم فلسفة واضحة أو مجموعة من الأهداف التعليمية الخاصة والمتعلقة بالناحية الروحية والفلسفية والثقافية تشتق من الفلسفة والتشريعات التي ارتضاها واختارها المجتمع عن طريق هيئاته ومؤسساته و تستمد شرعيتها من النظام العام في المجتمع بقواه المتعددة وهذا ينطبق على كافة مجتمعات العالم وهي ماتسمى بفلسفة التربية.

**٢- التفاعل مع المتغيرات العالمية بما يتفق مع حاجات المجتمع**

اتفقت المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية على وجوب التفاعل مع المستجدات العالمية تفاعلاً مثمراً يحافظ على هوية الفرد ويصون المجتمع. فلا بد لأي سياسة تعليمية أن تستوعب المتغيرات العالمية المعاصرة الاقتصادية منها والتكنولوجية لأنها تؤثر و بشكل مباشر على نظم التعليم في دول العالم خاصة النامية منها حتى وإن كانت هذه السياسة وليدة مجتمعها [٤]. وقد صنف الخبراء التغييرات التي حصلت في العالم خلال العقدين الماضيين إلى: ثورة الاتصالات، وثورة المعرفة، وثورة العولمة، والثورة الاجتماعية، والثورة الاقتصادية الأمر الذي يستدعي التهيؤ والاستعداد للتعامل مع هذه المؤثرات العالمية والتفاعل معها مع الأخذ في الاعتبارالأمورالمالية، والشخصية القومية للبلاد، والأيدلوجية السياسية للأمة. كما يجب أن ترتبط عملية التغيير بالحاجات والمطالب التي يتم دراستها من قبل المؤسسات المتعددة داخل المجتمع فلا يكون التغيير حسب الأهواء والمزاجات. إلا أن ما يجب الإشارة إلية أن التطورات العلمية والتقنية والتغيرات العالمية تحتم وبشكل قوي وجود نوعين من السياسة التعليمية: أولاً: سياسة ثابتة غير قابلة للتغيير وهي المتعلقة بالمعتقدات الدينية وبقيم واتجاهات المجتمع والتي يجب التسلح

بها لمواجهة تلك التغيرات إذا كانت تتعارض مع قيم وفلسفة المجتمع حتى لا يؤدي ذلك إلى تحول تلك المجتمعات إلى مجتمعات تابعة ثقافياً وحضارياً، ثانياً: سياسات مرنة تتغير بتغير الحاجات والرغبات و التحولات المحلية والعالمية وهي مجال بحثنا.

### ٣- الاتساق والتكامل

ويقصد به الترابط والتكامل والاتساق بين جميع عناصر النظام التعليمي، فلا يمكن علاج نظام فرعي من النظام التعليمي دون اعتبار النظام ككل، ففشل السياسة التعليمية في الغالب ناجم عن عملية الإصلاح الجزئية. فيجب أن تعمل السياسة التعليمية ضمن أهداف تكاملية تحقق في النهاية الأهداف والسياسات الموضوعة من قبل الدولة، وليس ضمن أهداف غير مترابطة أو منعزل بعضها عن بعض. فالسياسة التعليمية يجب أن تكون شاملة جميع أشكال التعليم ومراحله ومستوياته بحيث تحيط بالعمل التعليمي من مختلف جوانبه ولاتركزعلى جانب واحد فقط أو مرحلة معينة أونوع معين من التعليم لأن التعليم يجب أن يستهدف التنمية الكلية لشخصية المواطن.

### ٤- تكامل سياسات التعليم مع سياسات قطاعات المجتمع الأخرى

أي لا بد من وضع السياسة التعليمية في ضوء خطط التنمية الشاملة لجميع القطاعات فلا بد من ارتباط السياسة التعليمية بالسياسة العامة للدولة بحيث تكون أهداف السياسة التعليمية متكاملة مع الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة. وبمعنى أخر بناء وتأسيس شراكة تعليمية بين المؤسسات التعليمية من جهة وبين قطاعات الإنتاج في الدولة من جهة أخرى. لذلك لابد أن يكون للسياسة التعليمية تصوراً واضحاً للمستقبل وما تحتاج إليه من خدمات ومهارات وثروات بشرية وطبيعية واقتصادية حتى

يتحقق التكامل بين العنصرالمالي والمادي والبشري فالقصور في تطبيق ذلك ينشأ عنه العديد من المشكلات التي تؤثر سلباً على نظام التعليم [٢٨].

### ٥- التقويم المستمر للسياسة التعليمية في ضوء حاجات المجتمع

إن تغييرالسياسة التعليمية أمر منطقي ليساير التغيرات الحادثة في المجتمع والتغيرات المحلية والعالمية، ولكن يجب أن يرتبط ذلك بالحاجة إلى التغيير كما أسلفنا. فلا بد من إجراء تقويم ومراجعة مستمرة للسياسة التعليمية من فترة زمنية لأخرى وفقاً لما يحدث من تغيير للسياسة العامة للمجتمع باعتبار السياسة التعليمية جزءاً منها. فكثير من الدول تلجأ إلى تعديل سياساتها التعليمية عند ظهور مشكلة في نظمها التعليمية أو عند الحاجة إلى التغييرأو لمقابلة احتياجات ومتطلبات المجتمع والتغيرات المحلية والعالمية. لذلك يجب دراسة حاجات المجتمع ومتطلباته وما يستجد فيه من ظروف ومتغيرات وما يحدث في العالم من تغيرات تؤثر في تربية أبناءه ومن ثم مراجعة بعض جوانب السياسات التعليمية وفقاً للدراسات والبحوث، وهو ما أطلق علية علي [٨] "بالعقلانية"، فليس من المعقول أن تظل حاجات الناس ثابتة مدى الحياة حيث إن متطلبات المجتمع تتغير تبعاً لتغير المعطيات والعالم من حولنا.

### ٦- إسناد وضع ومراجعة السياسة التعليمية للمؤسسات المتخصصة مع إشراك المجتمع في ذلك

لا بد أن يتم وضع السياسة التعليمية من قبل متخصصين بحيث لاينفرد شخص واحد بصنع السياسة أياً كان شأنه ومهما كان موقعه، كأن تقوم مؤسسات خاصة لديها مجموعة من الخبراء بوضع السياسة التعليمية وفقاً لأسس علمية ودراسات مكثفة وهو ما

أطلق علية علي [٨] "بالمؤسسية". إلا أنه في المقابل لا يجوز حكر العملية على المختصين فقط حتى لايكون هنا سداً بين المنتجين و المستهلكين إنما يشترك في وضعها ومراجعتها وتقويمها كل من له صلة بالعملية التربوية من رجال التربية والإداريين والعاملين في حقل التعليم أي القائمين على تنفيذها والمستفيدين منها حتى يمكن ضمان الإلتزام بها. فالمجتمع يجب أن يعبر عن رأية وأن يقيم نتائج التطبيق ومشكلاته فهو صاحب المصلحة الأساسية في التعليم وهو ما أطلق علية علي [٨] "بالتغذية الشعبية" فالتعليم مسؤولية الجميع. فقد يتبنى مجتمع ما سياسة تعليمية رسمياً ولكن لا تجد قبولاً اجتماعياً لدى الرأي العام أوأولياء الأمور فتقابل بالصد والمعارضة.

**٧- الابتعاد عن المقارنات غيرالعلمية للسياسات التعليمية الأخرى**

إن الاطلاع على السياسات التعليمية للغير أمر مطلوب وكذلك الدراسات والبحوث التي يجريها الباحثون سواء في الداخل أو الخارج عن واقع السياسات التعليمية و تكوينها وتنفيذها وخاصة في مجال دراسات التربية المقارنة لأن لها دور مهم في التوجيه إلى اختيار السياسات المناسبة في قطاع من قطاعات التعليم أوتبني سياسة لحل مشكلة من المشكلات. ولكن يجب مراعاة نوعية المواطن الذي نتعامل معه والثقافة السائدة والفلسفة الحاكمة والظروف المحيطة والإمكانات المتاحة في ذلك المجتمع، فقد أوضح كاوتري [٢٩] أن هذا لا يعني أن ننقل لدولة في طورالنمو مخزون المعارف المتداولة في البلاد المتقدمة، لأن هذه العملية تستبعد أي استنبات أصيل للعلم والتكنولوجيا في البلاد المستقبلة لها فلا بد من الحرص على التعديل والتطوير والاختيار والانتقاء.

**٨- التعليم عملية مستمرة**

ويؤكد على هذا الاتجاه كثير من السياسات القومية والتقاريرالتعليمية الدولية [٤ ، ص٢٤]، حيث يعتبر هذا الاتجاه دعامة من دعائم التربية يجب تبنيه كفكرة رئيسة في السياسة التعليمية وأن تعمل على وضعه موضع التنفيذ. فلا بد أن يتيح نظام التعليم من خلال صيغه وأشكاله المتعددة امكانية التعليم المستمرولا يكون هذا خلال المراحل التعليمية فقط بل أن يكون له القدرة المستمرة في ذلك بحيث تنميها وتخلقها الدراسة في هذه المراحل وهذا يتطلب المعاونة بين المدرسة والمجتمع.

**٩- التعلم الذاتي**

ويرتبط بالتعليم المستمرالتعلم الذاتي حيث بدأت الكثير من الدول تطبيق التعلم الذاتي في سياستها التعليمية وخاصة في مجال التعليم العالي [٤ ، ص٢٤]، كما حثت على تقديم برامج دولية من خلال التعليم عن بعد. فلا بد أن يتقن الطالب مهارة التعلم الذاتي بحيث يكون قادرعلى استخلاص النتائج وتحليلها والتعامل مع مصادر العلوم المختلفة فهذا يتطلب تحديث المناهج ووسائل التعليم.

**١٠- الاهتمام بتعليم ما قبل المدرسة**

تؤكد كثير من السياسات التعليمية على أهمية تعليم ما قبل المدرسة والاعتناء بالأطفال صغارالسن من أجل تنمية شخصياتهم [٢٣]، [٢٤]، حيث تصل نسبة الالتحاق في مرحلة ما قبل المدرسة بسنة أو سنتين في كثير من الدول المتقدمة مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية إلى ١٠٠٪ وتنخفض هذه النسبة كثيراً في الدول النامية.

### ١١- إلزامية التعليم الأساسي ومجانيته

يعتبر هذا المبدأ من المبادئ الهامة التي تنص عليها الكثير من السياسات التعليمية في الدول المتقدمة. فسياسة التعليم الناجحة هي التي تتمكن من استيعاب جميع الأفراد الذين هم في سن التعليم الإبتدائي أو من فاتهم دخول المدرسة في تلك السن وتعمل على نشر التعليم بمختلف الطرق وتمحو الأمية. لذا يجب أن تعطي السياسة التعليمية التعليم الإبتدائي الأسبقية لأن مقياس تقدم المجتمعات يقاس في كثير من الأحوال بمدى قدرة ذلك المجتمع على توفير التعليم الإبتدائي لجميع من هم في سن التعليم أو من فاتهم دخول المدرسة في تلك السن. فعلى سبيل المثال، عممت الدانمرك التعليم الإبتدائي في عام ١٨٠٧م وانجلترا في عام ١٨٧٠م وفرنسا في عام ١٨٨٢ م واليابان في عام ١٨٨٦م [٣٠، ص ١٧١]. كما أن الكثير من الدول المتقدمة تنص في سياستها التعليمية على إلزامية التعليم المتوسط والبعض يمد فترة الإلزام حتى نهاية التعليم الثانوي. ويتعلق بذلك مجانية التعليم حيث تنص الكثيرمن السياسات التعليمية على مجانية التعليم العام حتى يستفيد منه جميع أفراد المجتمع.

### ١٢- المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية

ويقصد به "الطريق لجميع الأطفال والشباب في المجتمع ممن لديهم الاستعداد للاستمرار في التعليم ومن ثم الحصول على الوظائف والأدوارذات المسؤولية والقوة بغض النظرعن الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية لأسرهم" [٥، ص٦٦]. فيجب عدم توجيه السياسة التعليمية لخدمة فئة أو مجموعة من فئات المجتمع بل المساواة بين المؤهلين في فرص الالتحاق بالتعليم في جميع المجالات سواء في التعليم الأساسي أو تعليم الكبار أو تعليم البنات أو تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة أو التعليم العالي.

### ١٣- تنمية السلوك الديمقراطي وتأصيل مبادئ حقوق الإنسان في المجتمع المدرسي

تنص كثيرمن السياسات التعليمية المعاصرة على أن الديمقراطية قيمة اجتماعية يجب أن يتعلمها الفرد في المدرسة. فتؤكد على تنمية السلوك الديمقراطي للطالب وتدريبه على الحياة الديمقراطية حتى يصبح عضواً مشاركاً في المجتمع. ويرتبط بذلك تدريس وتأصيل مبادئ حقوق الإنسان في المدارس لتعزيزالوعي بالديمقراطية حيث إن تعلم حقوق الإنسان وهي صيانة كرامة الإنسان والحرية والمساواة والعدالة يعد مطلباً وهدفاً رئيسياً في السياسات التعليمية لأي مجتمع. ويقتضي تنفيذ ذلك كما ذكر الحامد وآخرون [٥ ، ص٦٧] تطوير سياسات واستراتيجيات تتلائم مع طبيعة كل مجتمع ومراعاة قيمه وثقافته.

### ١٤- الربط بين التعليم واحتياجات سوق العمل

تؤكد السياسات التعليمية المعاصرة على أهمية النص على الربط بين التعليم العام واحتياجات سوق العمل [٢٤]. فلا بد أن تكون هناك معلومات كافية وتحديد واضح لاحتياجات سوق العمل حتى تتمكن مؤسسات التعليم من التخطيط لها والعمل على تلبيتها. إلى جانب ذلك، تؤكد هذه السياسات على تعلم معلومات تركز على الجانب العملي والتقني والتطبيقي واليدوي بالإضافة للجانب النظري لامكانية توظيفها بشكل جيد في سوق العمل.

### ١٥- التركيزعلى جودة التعليم

ويعتبر هذا المبدأ من المبادئ الراسخة في الكثير من السياسات التعليمية بدرجات متفاوته، حيث سيطرالمنطق الاقتصادي على سياسات الإصلاح التعليمي في بعض الدول وتم التركيزعلى الأداء وعلى الطلاب كمستهلكين لنظام المدرسة، حيث طالبت الكثير من

السياسات بأهمية وجود معاييرتربوية تتمحور حولها سياسات تحسين جودة التعليم. وكذلك اهتمت بمناهج العلوم والرياضيات واللغة وركزت على التكنولوجيا في عالم تتزايد فيه قيمة المعرفة التكنولوجية مثل تقديم برامج دولية في التعليم عن بعد. فحثت على تهيئة الطالب للتعامل مع التقنيات الحديثة والعلوم بما يخدم المصالح العامة للمجتمع ولكن دون الدخول في متاهات التغريب أو الانغلاق والرفض لكل ما هو جديد [٣١]. فالسياسة التربوية الناجحة هي التي تهدف إلى تكاملية المعرفة وإثراء قدرات الطلاب حتى يتمكنوا من توظيفها وحل المشكلات التي تواجههم وتهتم بتزويدهم بالمعرفة والمعلومات من جانب وبالقيم والاتجاهات والسلوك من جانب آخر، وهو مايسمى أيضاً بتنمية العقلية العلمية بحيث يكون الأسلوب العلمي والتفكير والبحث هو طريقة التفكير السائد للإنسان.

### ١٦- تعدد مجالات الاختيار أمام الطالب

يعتبرهذا المبدأ شرطاً مهماً لنجاح السياسة التعليمية، فالكثير من السياسات التعليمية تنادي بضرورة تنويع وتوسيع مسارات التعليم وتشعيبه ليتضمن التخصصات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والعلمي والاجتماعي والسياسي والتي أصبحت سمة واضحة من سمات عصرنا الحاضر. لهذا، يجب إتاحة الفرصة للطالب لاختيار ما يلائمه من نشاطات ومهارات حسب إنجازه الأكاديمي وميوله واتجاهاته ومقدرته العقلية والجسمية والنفسية، وذلك في المراحل التي يكون فيها الطالب أكثر نضجاً وقدرةً على الاختيار الجيد. كما ينبغي أن تركزالسياسة التعليمية على المناوبة بين البرامج المنوعة مابين النظري والعملي والتقني والتطبيقي واليدوي حتى يكون هناك توفيق بين التكوين العقلي والتكوين اليدوي، لكي يكون للتعليم قيمة تربوية نافعة مع الحرص على التوازن

الموضوعي بين التعليم الأكاديمي والفني والمهني، وربطها جميعاً بمتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية [٢٣]، [٢٦].

### ١٧- الاهتمام بإعدادالمعلم

الاهتمام بإعداد المعلم المتميز ورفع مستواه المهني والاقتصادي مبدأ مهم تنص عليه الكثيرمن السياسات التربوية المعاصرة للنهوض بالنظام التربوي. فيجب أن لا يكتفى بالتوسع الكمي بل أن يرافقه توسع كيفي و التوفيق بينهما بحيث لايطغى أي منهما على الآخر مما يجعل عملية تطوير المناهج وأساليب التعليم صعبة [٢٨].

### ١٨- الإدارة الذاتية للمدارس

أكدت كثيرمن الدراسات والتقاريرالمتعلقة بالسياسة التعليمية ونظم التعليم على أهمية اللامركزية في الإدارة المدرسية. كما طالبت بتحقيق أكبر قدر من الإستقلالية والإدارة الذاتية للمدارس وتأكيد دور الآباء في هذه الإدارة لأن هذا يؤدي إلى تحسين الأداء في النظم التعليمية [٢٦]، [٤ ، ص٤٥].

### ١٩- التأكيد على أهمية النشاط المدرسي وزيادة طول اليوم الدراسي

اهتمت الكثير من السياسات التعليمية بالنشاط داخل المدرسة ابتداء من المرحلة الإبتدائية مع ربطه بالبقاء فترة أطول خلال اليوم الدراسي. فنتيجة لمقارنة السياسات التعليمية بين بعض الدول وجد أن أداء طلاب بعض الدول (دول جنوب شرق أسيا) قد فاق أداء طلاب دول أخرى (الولايات المتحدة الأمريكية) وذلك بسبب بقاء الطلاب فترة أطول في المدرسة لممارسة النشاطات المرتبطة بالمنهج الدراسي [٤ ، ص٤١].

**٢٠- تعزيزالهوية الثقافية وتنمية المواطنة**

إن المحافظة على الهوية الثقافية للمجتمع يعتبر هدفاً محورياً لأي سياسة تعليمية خاصة في ظل متغيرات العولمة. فلكل مجتمع ميراثه الحضاري وقيمه وتاريخه ومنجزاته التي يجب أن تنعكس في مناهجه ومقرراته وفي فلسفته وأهدافه، فلا شك أن التعليم هوالسبيل الأمثل للإستعادة والحفظ والتقويم والتجديد. لذا، يجب أن تعبرالسياسة التعليمية عن قيم المجتمع وعاداته وتقاليده، فكل أمة تتميزعن غيرها من الأمم بجملة من الخصائص. ولكن هذا لايعني عدم فهم الثقافات الأخرى وتقبلها والاستفادة من تجاربها وخبراتها. ويرتبط بذلك تأكيد مبدأ المواطنة، فيجب تنمية حب الوطن لدى الطالب والاعتزاز به والفخروحمايته والدفاع عنه [٢٢].

**ثالثاً: تنفيذ السياسة التعليمية**

عرّف الرومي [٦] تنفيذ السياسة التعليمية بأنها "التحول من الصياغة النظرية إلى التطبيق العملي لتصبح واقعاً ملموساً". فلابد من الانتقال بالسياسة التعليمية المختارة والموضوعة من الصعيد النظري إلى الصعيد العملي وعدم التوقف عندها وإلا فقدت قيمتها وتحولت مع مضي الوقت إلى نصوص مجردة. فلا يكفي وجود سياسة تعليمية لتحقيق الأهداف ولا يكفي أن تكون السياسة معلنة أو مكتوبة أو مصرح بها فهذا لايكشف عن حقيقتها لأن السياسة التعليمية هي مؤشرات تفيد في ترشيد القرارات ووضعها يعتبرمرحلة تتلوها مراحل أخرى. فمرحلة التنفيذ والتطبيق مرحلة مهمة وأساسية من مراحل وضع السياسة التعليمية والتي يجب أن لا تتجزأ [٣٢]. وهذه المراحل هي: مرحلة تشكيل السياسة التعليمية(policy formulation)، ومرحلة تبني هذه السياسة ( policy adoption )، ومرحلة تنفيذها (policy implementation) [٤، ص٣].

وحتى تكون السياسة التعليمية قابلة للتنفيذ لابد من توافر مقومات هذا التنفيذ [٤، ص٣] ومنها: توافرالامكانات والموارد المادية والمالية المتاحة، وأن تتناسب السياسة التعليمية مع واقع وظروف مجتمعاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وأن تكون واقعية غير خيالية لايمكن تحقيقها، وأن تتوافرقاعدة بيانات ونظام معلومات جيدين لتسهيل عملية التخطيط والتنفيذ، وأن يكون هناك أجهزة للبحث التربوي وأجهزة للمتابعة والتقويم، وأن تأخذ بعين الاعتبار حاجات البلاد والمجتمع، وأن تستمد شرعيتها من النظام العام في المجتمع ومن الفلسفة والتشريعات التي ارتضاها ذلك المجتمع، وأن يتم نشرها وتعميمها على جميع المهتمين والعاملين والمتأثرين بما يدور بالحقل التعليمي.

## الدراسات السابقة

نظراً لقلة الدراسات التي حللت سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية أوالتي تناولت موضوع سياسة التعليم في المملكة بشكلٍ عام، فإننا استعنا بما استطعنا التوصل إليه من هذه الدراسات والتي تم عرضها فيما يلي:

### ١- دراسة المصوري

قامت هذه الدراسة بتحليل الأسس التي يقوم عليها النظام التعليمي السعودي كما جاءت في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية والتي تمثل الأهداف العامة للنظام التعليمي وذلك في ضوء الأهداف العامة للتربية الإسلامية. وقد بينت نتائج الدراسة أن هذه الأهداف بُنيت على الشريعة الإسلامية وأنها متوافقة مع ما ترمي إليه غايات التربية الإسلامية، ومن ناحية نظرية بينت الدراسة أن هذه الأهداف يتوافر فيها الصدق والواقعية لأنها مشتقة من الشريعة الإسلامية، أما من الناحية العملية فبينت

الدراسة أن ذلك يتطلب دراسة ميدانية لتتبع ما تحقق وما لم يتحقق من تلك الأهداف ومعرفة الأسباب. كما أورد الباحث بعض الأمثلة على أهداف السياسة التعليمية التي لم تتحقق بناءً على ملاحظات نظرية وأوصى بضرورة إعادة صياغة السياسة التعليمية ومراجعة المناهج في ضوء هذه الأهداف [٣٣].

**٢- دراسة العلي**

هدفت رسالة العلي إلى تقويم أهداف المرحلة الإبتدائية كما جاءت في وثيقة سياسة التعليم السعودية من وجهة نظر عينة من مديري ومدرسي المرحلة الإبتدائية بمدينة الرياض للتعرف على مدى معرفة ووضوح هذه الأهداف وتحققها، ومدى ملاءمتها لحاجات المجتمع السعودي، بالإضافة إلى تحديد المعوقات التي تحول دون تحقيقها. وقد توصلت الدراسة إلى أن درجة معرفة ووضوح هذه الأهداف بالنسبة لأفراد العينة هو جيدجداً ودرجة تحققها لديهم تتراوح بين جيد وجيد جداً بينما درجة ملاءمتها للمجتمع السعودي كانت جيد جداً على الأغلب [٣٤].

**٣- دراسة الخريف**

هدفت رسالة الخريف إلى تقويم أهداف التعليم الثانوي العام في المملكة كما جاءت في وثيقة سياسة التعليم وذلك من وجهة نظر عينة من مديري ومعلمي المدارس الثانوية الحكومية بمنطقة الرياض للوقوف على مدى إلمام أفراد العينة بها ومدى وضوحها ومدى تحققها ومن ثم معرفة معوقات تحقيق هذه الأهداف. وقد توصلت الدراسة إلى اختلاف في درجة إلمام أفراد العينة بأهداف المرحلة الثانوية بين إلمام كبير ومتوسط ومحدود ومنعدم وكذلك الحال بالنسبة لدرجة وضوح هذه الأهداف وتحققها [٣٥].

**٤- دراسة الفقيه**

هدفت هذه الرسالة إلى تقويم أهداف التعليم المتوسط السعودي كما جاءت في وثيقة سياسة التعليم وذلك من وجهة نظر عينة من معلمي المدارس المتوسطة بمنطقة جازان للوقوف على مدى معرفة هذه الأهداف ومصادر معرفتها ومدى وضوحها و تحققها، وتحديد العوامل التي تحول دون تحقيق هذه الأهداف. وقد وضحت نتائج الدراسة أن أهداف التعليم المتوسط معروفة بدرجة متوسطة وأن أهم مصدر لمعرفتها هو القراءة الذاتية للمعلم وأقلها أهمية الإشراف التربوي. كما بينت نتائج الدراسة أن مدى وضوح وتحقق هذه الأهداف يتراوح بين درجة كبيرة ومتوسطة [٣٦].

**٥- دراسة الشائع**

هدفت هذه الرسالة إلى تقويم أهداف كليات المعلمين في المملكة كما جاءت في وثيقة سياسة التعليم كما يراها عينة من أعضاء هيئة التدريس للتعرف على مدى وضوح هذه الأهداف ومدى تحققها وتحديد أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق هذه الأهداف. وقد أسفرت نتائج الدراسة عن أن أهداف كليات المعلمين متفاوتة في درجة الوضوح والتحقق [٣٧].

**٦- دراسة حكيم**

هدفت رسالة حكيم إلى معرفة مدى إلمام معلم المرحلة الثانوية العامة بمنطقة مكة المكرمة بمبادئ السياسة التعليمية (الأسس التي يقوم عليها النظام التعليمي السعودي كما جاءت في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية) وإلى معرفة مدى تنفيذها والمعوقات التي تحول دون ذلك. وقد توصل الباحث إلى أن هناك نسبة كبيرة على علم

بوجود وثيقة للسياسة التعليمية ولكن نسبة من اطلع عليها قليلة، كما أن نسبة تنفيذها متوسطة، وأن هناك العديد من المعوقات التي تحول دون تنفيذها تتعلق بالمقررات الدراسية والوسائل التعليمية وتفاعل المنزل مع المدرسة[٣٨].

يتضح من الدراسات السابقة أن وثيقة سياسة التعليم مبنية على أساس ديني، وأن هناك قصور في إلمام بعض التربويين بمحتوى الوثيقة وفي درجة وضوح وتنفيذ بعض البنود وهذا ما توصلت إليه هذه الدراسة أيضاً. كما أن هذه الدراسات اقتصرت في تحليلها على باب أو فصل من تسعة أبواب من الوثيقة تم تحليلها من ناحية درجة الوضوح والإلمام والتنفيذ معتمدة في ذلك على آراء أفراد العينة، فيما عدا دراسة المصوري التي قارنت بين أهداف التربية الإسلامية وأهداف التعليم السعودي. وقد تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها حللت أبواب الوثيقة من ناحية الصياغة والمضمون والتنفيذ وقارنتها مع المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية الناجحة وتوصلت إلى مقترحات لتعديلها.

## التحليل والنتائج

بعد تحليل بنود وثيقة سياسة التعليم، تم التوصل إلى الإجابة عن أسئلة الدراسة وذلك على النحو التالي:

الإجابة عن السؤال الأول: ما مدى دقة صياغة بنود سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ليسهل فهمها وتطبيقها؟

تم تحليل صياغة بنود وثيقة سياسة التعليم السعودي في ضوء الأدبيات المتعلقة بأسس صياغة السياسة التعليمية بشكل عام والدراسات التي تناولت صياغة بعض بنود هذه الوثيقة بشكل خاص، حيث تم التوصل إلى أن هناك إشكالية كبيرة في بنية النصوص

لبعض البنود في كونها تتصف بالتكرار، وعدم الوضوح، والحشو وعدم الدقة في الألفاظ، وعدم الترابط والتسلسل في الأفكار، وعدم الواقعية، وغلبة الطابع الخطابي على بعض بنودها. وهذا ما يؤكده السلوم [٣١] من أن بعض بنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة لاتمثل الصيغة المثلى لما يجب أن تكون عليه مثل هذه الوثيقة الهامة وذلك من حيث صياغة بنودها وتبويب وترتيب أفكارها خاصة أنها تعتبرالوثيقة الرسمية الوحيدة التي تمثل الإطارالعام لسياسة التعليم في المملكة. كما أن بعض بنودها يحتاج إلى تفصيل، أوحذف أوتعديل، أواستحداث بنود جديدة دعت إليها حاجات معاصرة والأمثلة على ذلك كثيرة سيتم الاستشهاد ببعضها في الجزء التالي حيث لايتسع المجال لعرضها جميعاً.

فعلى سبيل المثال يتضح التكرار والذي يقصد به ورود الفكرة الواحدة في أكثر من بند في الباب الأول بعنوان "الأسس العامة التي يقوم عليها التعليم" وتحت هذا الباب ٢٦ بنداً عبرت في معظمها عن الأساس العقائدي والباب الثاني بعنوان" غاية التعليم وأهدافه العامة " والذي احتوى على٣٤ بنداً خمسة عشر بنداً منها كُرس للأغراض الدينية وكذلك الحال بالنسبة لبقية الأبواب، بالرغم من أن بند غاية التعليم نص صراحة على أن "غاية التعليم فهم الإسلام فهماً صحيحاً متكاملاً وغرس العقيدة الإسلامية ونشرها وتزويد الطالب بالقيم والتعاليم الإسلامية وبالمثل العليا وإكسابه المعارف والمهارات المختلفة وتنمية الاتجاهات السلوكية البناءة وتطويرالمجتمع اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتهيئة الفرد ليكون عضواً نافعاً في بناء مجتمعه" و البند (٢٣٢) نص على أن "التعليم بكافة أنواعه ومراحله وأجهزته ووسائله يعمل لتحقيق الأغراض الإسلامية ويخضع لأحكام الإسلام ومقتضياته ويسعى إلى إصلاح الفرد والنهوض بالمجتمع خلقياً وفكرياً واجتماعياً واقتصادياً" ففي ذلك تكرار لاداعي له. وبالرغم من أهمية هذا الأساس إلا أن كثرة تكراره كما ذكر رضا [٣٩] فيه تأكيد مسرف على حقيقة علمية مقررة لا يستطيع

أحد أن يجادل أو يماري في جوهرية الدين للحياة فهي مفهومة ومقدّرة تماماً. فهذه البنود المتكررة تحتاج إلى جمع وترتيب وتنسيق وحذف المكرر منها حتى يسهل متابعتها وفهمها. وتتفق دراسة المصوري [٣٣] مع هذه النتائج حيث أشارإلى أن الأهداف (٢٩- ٣٣) جاءت متكررة وكان بالإمكان صياغتها في هدف واحد لأنها ترتبط جميعها بالجانب العقائدي للمتعلم، كما ذكرأن هناك تداخلاً بين الأهداف العامة وأهداف مراحل التعليم والتي أُفرد لها باب خاص في الوثيقة (الأهداف ٤٣-٤٧).

أما الأمثلة على عدم وضوح بعض البنود فتتضح في نتائج بعض الدراسات المسحية مثل رسالة الشائع [٣٧] والتي توصل فيها إلى أن درجة وضوح أهداف كليات المعلمين تتفاوت لدى عينة من أعضاء هيئة التدريس، ورسالة الخريف [٣٥] والذي وضح فيها أن هدفاً واحد فقط وهو الهدف الأول من أهداف المرحلة الثانوية كان واضحاً جداً لدى عينة من مديري ومعلمي المدارس الثانوية الحكومية بينما بقية الأهداف وعددها ١٣هدفاً تتراوح بين واضح وقليل الوضوح، ورسالة العلي [٣٤] والتي استنتج فيها أن جميع أهداف المرحلة الإبتدائية وعددها ١٠ أهداف واضحة بدرجة "جيدجداً" لدى عينة من مديري ومدرسي المرحلة الإبتدائية، في حين أن الفقيه [٣٦] توصل في رسالته إلى أن درجة وضوح أهداف التعليم المتوسط وعددها ١١ تتراوح بين درجة كبيرة ودرجة متوسطة لدى عينة من المعلمين.

يتمثل الحشو وعدم الدقة في الصياغة في البند (١٤) الذي ينص على "التناسق المنسجم مع العلم والمنهجية التطبيقية (التقنية) باعتبارهما من أهم وسائل التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والصحية لرفع مستوى أمتنا وبلادنا والقيام بدورنا في التقدم الثقافي العالمي" وذلك بتعداد بعض أنواع التنمية ثم ذكر رفع مستوى أمتنا وكذلك بلادنا ثم شرح ذلك بالقيام بالتقدم الثقافي العالمي فكان بالإمكان الإقتصار على التناسق المنسجم مع

العلم والمنهجية التطبيقية. إضافة إلى ذلك البند (٤٢) الذي ينص على "الاهتمام بالإنجازات العالمية في ميادين العلوم والآداب والفنون المباحة وإظهار أن تقدم العلوم ثمرة لجهود الإنسانية عامة وإبرازما أسهم به أعلام الإسلام في هذا المجال وتعريف الناشئة برجالات الفكر الإسلامي وتبيان نواحي الابتكار في آرائهم وأعمالهم في مختلف الميادين العلمية والعملية" حيث يتمثل الحشو وعدم الدقة في الصياغة في ورود أكثرمن فكرة وذلك بالنص على الاهتمام بالإنجازات العالمية، ثم إظهار أن تقدم العلوم ثمرة لجهود الإنسانية، ثم إبرازما أسهم به أعلام الإسلام، ثم تعريف الناشئة برجالات الفكر الإسلامي، ثم تبيان نواحي الابتكار في آرائهم وأعمالهم ، حيث يفترض في هذه الوثيقة الاختصار والتركيز وعدم ورود أكثر من فكرة في البند الواحد حتى يسهل فهمها ومن ثم تطبيقها.

أما عدم الترابط والتسلسل في الأفكار فيتضح جلياً في كثير من الأبواب مثل الباب الأول والثاني واللذان احتويا على أسس وأهداف هامة يرتكزعليها التعليم في المملكة مثل الأسس والأهداف العقائدية والأخلاقية والعلمية وتنمية المواطنة وغير ذلك. إلا أن هذه البنود أتت غير مصنفة وغير مرتبة بشكل تسلسلي ومنطقي بل رتبت بشكل عشوائي مابين هدف أو أساس عقائدي وآخرعلمي وهدف يهتم بتنمية مهارات مختلفة وهدف يهتم بتنمية روح البحث والتفكير وهدف يهتم بتنمية المواطنة وغير ذلك. فنتيجة لذلك، قام كثير من التربويين بتصنيفها تصنيفات مختلفة كل بحسب وجهة نظره حتى يسهل فهمها واستيعابها مما نتج عن ذلك اختلاف في التصنيفات ولبس في المعنى مثل الحقيل [٤٠، ص ٦٨] و الحامد [٥، ص ٧٦] ومتولي [٤١ ، ص ٥٥] والمصوري [٣٣]. ومثال آخرعلى عدم الترابط والتسلسل الباب التاسع بعنوان "أحكام عامة" حيث احتوى على ستة بنود تتعلق بأبواب سابقة تم إفراد باب خاص لها دون مبرر، وكان بالإمكان توزيع بنوده على تلك الأبواب للاختصار وسهولة الاستيعاب. فمثلاً نقل البند (٢٣١ ) الذي يتعلق بتشكيل

مجلس أعلى للتعليم للإشراف على شؤن التعليم للباب الخامس الخاص بالأحكام الخاصة، ونقل البند (٢٣٣) والمتعلق بمجانية التعليم وكذلك البندان (٢٣٤ و٢٣٥) المتعلقان بنظام المكافآت الطلابية إلى باب تمويل التعليم، ونقل البند (٢٣٦) المتعلق بالتعليم العالي إلى الفصل الخامس المتعلق بالتعليم العالي وأهدافه، أما البند (٢٣٢) والذي ينص على أن "التعليم بكافة أنواعه ومراحله وأجهزته ووسائله يعمل لتحقيق الأغراض الإسلامية ويخضع لأحكام الإسلام ومقتضياته ويسعى إلى إصلاح الفرد والنهوض بالمجتمع خلقياً وفكرياً واجتماعياً واقتصادياً" ففيه تكرار لما سبق ونص علية في غاية التعليم وتوجيهه وجهة إسلامية فيقترح حذفه.

أما عدم الواقعية فهناك الكثير من الأمثلة منها البند (٤١) المتعلق بتشجيع وتنمية روح البحث والتفكير العلمي، فكيف يمكن تنفيذ ذلك والتعليم يقوم على الحفظ والاستظهار والاسترجاع ونظام الامتحانات يشجع على ذلك، والكتب ضيقة الأفق ضحلة لاعمق فيها و لا تساعد على استثارة الأفكارأوالمناقشة أو الإبداع، كما لاتتاح للطالب فرصة المناقشة مع المعلم أو الحوارمع زميله. وكذلك البند (٤٤) المتعلق بتنمية مهارات القراءة وعادة المطالعة في حين أنه مازالت الفصول خالية من المكتبات الصغيرة والكثير من المدارس تفتقر إلى وجود المكتبات المتكاملة [٣١].

أما الطابع الخطابي فيتجلى في البند (٢٣) "شخصية المملكة العربية السعودية متميزة بما خصها الله به من حراسة مقدسات الإسلام وحفاظهاعلى مهبط الوحي واتخاذها الإسلام عقيدة وعبادة وشريعة ودستور حياة واستشعار مسؤوليتها العظيمة في قيادة البشرية بالإسلام وهدايتها إلى الخير" والبند ( ٢٥) "الدعوة إلى الإسلام في مشارق الأرض ومغاربها بالحكمة والموعظة الحسنة من واجبات الدولة والأفراد وذلك هداية للعالمين وإخراجاً لهم من الظلمات إلى النور وارتفاعاً بالبشر في مجال العقيدة إلى مستوى

الفكر الإسلامي" حيث تم الإسهاب واستخدام الألفاظ البلاغية في حين يفترض الإيجاز والتركيز، وكذلك البند (٩٧) "تحقيق الوفاء للوطن الإسلامي العام وللوطن الخاص (المملكة العربية السعودية) بما يوافق هذه السن من تسام في الأفق وتطلع إلى العلياء وقوة في الجسم".

أما البنود التي تحتاج إلى تفصيل فمثالها البند (١٠٤) والذي ينص على "إعداد الطلاب للجهاد في سبيل الله روحياً وبدنياً" والبند الأول والذي ذكر فيه مصدرواحد فقط من مصادراشتقاق السياسة التعليمية في المملكة وهوالإسلام. فبالرغم من أهمية هذا المصدر، إلا أن المتأمل لهذه السياسة يجد أنها اشتقت من مصادرعديدة تم التعبيرعنها في بنود متفرقة في أبواب مختلفة من الوثيقة لابد من ذكرها وتفصيلها والتأكيد عليها بشكل واضح في هذا الجزء مثل الانتماء والحضارة في كون المملكة جزء من الأمة الإسلامية والأمة العربية لغة وحضارة. ويؤيد ذلك ما ذكره رضا [٣٩] من أن بعض أهداف التعليم كتبت بشكل عام يحتاج إلى تفسير وإيضاح وتحديد لأنه قد يسبب إشكاليات كثيرة مثل البند (٦٠) الذي ينص على "إيقاظ روح الجهاد الإسلامي لمقاومة أعدائنا واسترداد حقوقنا" و ما أشار إليه عبد الجواد [٣٠، ص١٦١] عن أهداف التعليم الإبتدائي ما نصه " هذه الأهداف في جملتها صيغت في عبارات شاملة وكان يجب أن تلي ذلك مرحلة أخرى يجزأ فيها كل هدف ويحلل إلى أهداف فرعية تشرح الهدف الرئيس بطريقة إجرائية تقابل حاجات ومتطلبات المجتمع".

أما الأمثلة على البنود التي تحتاج إلى تعديل هي البند (١٩٠) الذي ينص على أن "يعنى في مناهج تعليم المكفوفين بالعلوم الدينية وعلوم اللغة العربية" حيث خصت الوثيقة فئة المكفوفين فقط من ذوي الاحتياجات الخاصة لتعليمهم العلوم الدينية وعلوم اللغة العربية دون مبرر واضح. وقد يعزى ذلك إلى أن المكفوفين هم الفئة الوحيدة بجانب الصم

من ذوي الاحتياجات الخاصة التي كانت تتعلم وقت إصدار هذه الوثيقة. إضافة إلى ذلك البنود ( ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ) المتعلقة بالمعاهد العلمية والتي تعنى بالدراسات الإسلامية واللغة العربية فهذه المعاهد تم تحويلها إلى كليات أوضمها إلى جامعات ولم يعد لها وجود إلا أنها ما زالت باقية في الوثيقة [٤٢]. وكذلك "معاهد إعداد المعلمين" في البنود ( ١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٦٨) حيث تم تحويل تلك المعاهد إلى كليات متوسطة ومن ثم إلى كليات إعداد المعلمين وتم ضم جزء منها إلى الجامعات. و البند (١٧٢) والذي ينص على أن " لا تقل مدة إعداد معلمي المرحلة الإبتدائية عن المدة الازمة للحصول على شهادة الدراسة الثانوية ويجرى تطوير مرحلة إعداد المعلمات تدريجياً لتحقيق ذلك ولا تقل مدة إعداد معلمي المرحلتين المتوسطة والثانوية عن المدة الازمة للحصول على شهادة التعليم العالي" فهذا البند لم يعد له وجودعلى أرض الواقع حيث طالبت الجهات المسؤولة كل معلم أومعلمة حاصلين على شهادة الثانوية أو أقل بمتابعة دراستهم. كما نصت الوثيقة في فصل المرحلة الثانوية وأهدافهاعلى أن فروع الثانوية تشمل "الثانوية العامة وثانوية المعاهد العلمية ودارالتوحيد والجامعة الإسلامية ومعاهد إعداد المعلمين والمعلمات والمعاهد المهنية بأنواعها المختلفة (من زراعية وصناعية وتجارية) والمعاهد الفنية والرياضية وما يستحدث في هذا المستوى" إلا أن المعاهد العلمية ودارالتوحيد ومعاهد إعداد المعلمين والمعلمات تم الغاؤهم أما الجامعة الإسلامية فهي خاصة بالتعليم العالي.

أما الأمثلة على البنود التي تحتاج إلى حذف فهي: فصل "الوسائل العامة" وقُسم إلى أربعة أجزاء هي "المكتبات" العامة و"الكتب والصحف والنشرات" و "مناهج التثقيف العام" و "وسائل الإعلام" حيث احتوت هذه الأجزاء على بنود عامة تخص التربية أكثر من التعليم بالرغم من أن الوثيقة خاصة بسياسة التعليم، والمعروف أن مفهوم التربية يختلف عن مفهوم التعليم في كونه أشمل وأعم يتعدى المؤسسات التعليمية من مدارس

وجامعات وكليات ومعاهد علمية، فمجال هذه الوسائل ليس في وثيقة سياسة التعليم فهذه الوثيقة يجب أن تكون مختصرة ومركزة ومباشرة تخص التعليم. كما أن الباب الرابع بعنوان "التخطيط لمراحل التعليم" يوحي بأن البنود ستشمل آليات التخطيط، ووسائل وطرق التخطيط، ومراكز التخطيط، وصفات القائمين على التخطيط مثلاً، ولكن معظم هذه البنود أقرب إلى الأحكام أواللوائح منها إلى التخطيط مثل البند (١٢٠) "مدة الدراسة في المرحلة الإبتدائية ست سنوات" و البند (١٢١) "التعليم في هذه المرحلة متاح لكل من بلغ سن التعليم" وكذلك الحال بالنسبة للبنود (١١٨، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧،١٣٠) كما أن موضوع التخطيط لمراحل التعليم كبيرجداً يحتاج إلى وثيقة مستقلة إذا ما أريد تغطيته بشكل جيد. ومثال آخرعلى ذلك فصل القائمون على التعليم والذي يشمل موضوعين الأول اختيار القائمين على التربية والتعليم ويضم بنداً واحداً عاماً فقط والموضوع الثاني بعنوان الدورات التدريبية ويضم ثلاثة بنود فقط. فهذان الموضوعان قابلان للتغيروالتطوير والتعديل حسب الحاجة والظروف فيستحسن حذفهما من الوثيقة لأنها تمثل الخطوط العامة والعريضة لسياسة التعليم.

أما استحداث بنود جديدة دعت إليها حاجات معاصرة فيتضح في الفصل الثاني بعنوان " تعليم البنات" الذي اشتمل على أربعة بنود عن ضوابط تعليم المرأة فيحتاج هذا الفصل إلى استحداث بنود جديدة دعت إليها الحاجة. فمع التطورالحضاري والتقدم الاقتصادي تطور دورالمرأة إلى الإسهام والمشاركة الحقيقية في الإنتاج والخدمات كما أصبح لها دور كبيرومؤثر في الحياة الفكرية والثقافية والتعليمية لم تنص عليه السياسة التعليمية. كما أن هناك بعض المبادئ الهامة التي دعت الحاجة إليها نتيجة الأحداث المعاصرة التي طرأت على المجتمع السعودي بشكل خاص والعالم بشكل عام لابد من تضمينها في هذه الوثيقة مثل: احترام الغير وتقبل وجهات النظرالمختلفة، والتسامح

والتعايش مع الآخرين، والحوارالإيجابي والمناقشة والشورى، والتشجيع على التفكير وحرية التعبير والرأي دون التعرض لحرية الآخرين، والمحافظة على الممتلكات العامة وترشيد الاستهلاك في مختلف الجوانب، وحماية البيئة واحترام النظام، والتعريف بما يواجه الأمة العربية من مشكلات وتحديات وأطماع وطرق مواجهتها، والتوعية بالأحداث المعاصرة وأهم القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتفهم أبعادها وأثرها على الأمة العربية وعدم الاكتفاء فقط بالمعلومات الجغرافية أوالتاريخية عن العالم.

كما تم ذكر مصطلحات في هذه الوثيقة لم تعد تستخدم في الوقت الحاضرأوذكر ألفاظ غامضة تحتاج إلى تفسير. مثال ذلك مصطلح " المتخلفين دراسياً" في البند (٥٥) يستحسن استبداله بمصطلح "المتأخرين دراسياً" ومصطلح "النابغين" في البنود ( ١٩٢ و١٩٤) فيتم استبداله بمصطلح "الموهوبين" ومصطلح "المعوقين" في البند (٥٦) يتم استبداله بمصطلح "ذوي الاحتياجات الخاصة" ليضم المعاقين والموهوبين ومصطلح "المفتشين" في البند ( ١٩٨) والذي لم يعد له وجود في الوقت الحاضر حيث تم تطويره إلى مصطلح "المشرفين التربويين" ومصطلح "التوجيه الفني" في البند (٢١٤) والذي تم استبداله بمصطلح "الإشراف التربوي". كما أن الألفاظ التالية: "الأساسيات الميسرة" في البند (٦٧)، "ذوقه البديعي" في البند (٧٨)، "تقدير التبعة" في البند(٨٧)، "مسلكياً وفنياً" في البند (١٠٢)، "الانحرافات المادية" في البند (١١٣) وغيرها أتت غامضة ومبهمة تحتاج إلى تفسير.

الإجابة عن السؤال الثاني: ما مدى توافق مضمون بنود سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية مع أهم المعاييرالدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية ؟

كشفت نتائج الدراسة أن وثيقة سياسة التعليم السعودية تضمنت بعض المعاييرالدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية بينما لم تتضمن البعض الآخر وفيما يلي تفصيل ذلك:

**١- المرجعية المجتمعية**

نجحت السياسة التعليمية في تحقيق هذا المبدأ حيث ربطت ربطاً قوياً ومباشراً بين الإسلام الذي تدين به الدولة عقيدة وعبادة وشرعاً وحكماً ونظاماً وبين التعليم. كما وضحت الوثيقة أن السياسة التعليمية في المملكة تقوم على أسس راسخة مصدرها الدين الإسلامي وثوابت العقيدة والأصالة المستدة من تاريخ الوطن الأصيل. فقد أكدت الوثيقة بل ألحت في أكثر من موضع على وجوب التمسك بالمبادئ الإسلامية وبينت أن غاية التعليم هو فهم الإسلام فهماً متكاملاً وغرس العقيدة الإسلامية ونشرها وذلك في البند (٢٨). كما جعلت هدف التعليم الأول والرئيسي هو الإيمان بالله واليوم الآخروالتخلق بأخلاق الإسلام ومن هذا الهدف اشتقت الإهداف الفرعية بشكل لايتعارض معه من جميع الجوانب. كما نص البند (٢٣) صراحةً على أن "التعليم بكافة أنواعه ومراحله وأجهزته ووسائله يعمل لتحقيق الأغراض الإسلامية ويخضع لأحكام الإسلام و مقتضياته ويسعى لإصلاح الفرد والنهوض بالمجتمع خلقياً وفكرياً واجتماعياً واقتصادياً".

**٢- التفاعل مع المتغيرات العالمية بما يتفق مع حاجات المجتمع**

تم التوصل إلى أن سياسة التعليم السعودية نادت بالاستفادة من جميع أنواع المعارف والعلوم بعد توجيهها وجهة اسلامية، والتفاعل الواعي مع التطورات الحضارية العالمية وتتبعها والمشاركة فيها، والاهتمام بالإنجازات العالمية في ميادين العلوم والآداب

والفنون المباحة، وفهم البيئات المختلفة وتعلم لغات أخرى للتزود بالعلوم والمعارف النافعة وذلك في البنود(١٢، ١٣، ١٦، ٤٢، ٤٩، ٥٠).

### ٣- الاتساق والتكامل

أظهرت نتائج التحليل أن وثيقة سياسة التعليم في المملكة شملت جميع أنواع ومراحل التعليم بما فيه التعليم العام والعالي والتعليم الفني والتدريب المهني وتعليم الكبار والمعاهد المختلفة وتطرقت إلى الخطط والمناهج والوسائل التربوية والنظم الإدارية والأجهزة القائمة على التعليم وسائر ما يتصل به. كما شملت الوثيقة الطلاب الأسوياء وذوي الاحتياجات الخاصة (إلا أنها تكلمت فقط عن المكفوفين والموهوبين والمعاقين). كما نصت على أن هذه السياسة هي جزء من السياسة العامة للدولة وذلك في المقدمة "والسياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية تنبثق من الإسلام الذي تدين به الأمة عقيدة وعبادة وخلقاً وشريعة وحكماً ونظاماً متكاملاً للحياة، وهي جزء أساسي من السياسة العامة للدولة".

### ٤- تكامل سياسات التعليم مع سياسات قطاعات المجتمع الأخرى

كشفت نتائج الدراسة أنه لم يتم التركيز كثيراً على هذا المبدأ في الوثيقة. حيث يوجد بندان فقط في الوثيقة ربطا بين التعليم والتنمية وهما البندان (٨ و١٥) حيث أشارالبند (٨) إلى أن "فرص النمو مهيأة أمام الطالب للمساهمة في تنمية المجتمع الذي يعيش فية ومن ثم الإفادة من هذه التنمية التي شارك فيها"، وكذلك البند(١٥) الذي ينص على "ربط التربية والتعليم في جميع المراحل بخطة التنمية العامة للدولة". ويؤيد ذلك ما ذكره الحامد وآخرون [ ٥ ، ص٨٣] من أنه "ما يزال نظام التعليم في المملكة بعيد الصلة إلى

حد كبير عن مطالب واحتياجات خطط التنمية الاجتماعية ". كما أن الخضير [٤٣] صرح بأن الكفاءة الخارجية للتعليم العالي لم تحقق الهدف المنشود الذي سعت إليه خطط التنمية.

**٥- التقويم المستمر للسياسة التعليمية في ضوء حاجات المجتمع**

تم التوصل إلى أنه لا يوجد بند أو سياسة صريحة وواضحة تدعو إلى تقويم ومراجعة السياسة التعليمية كل فترة من الزمن أو إذا اقتضت الحاجة لذلك. كما أن هذا التقويم لم يتم على أرض الواقع منذ صدورالوثيقة منذ أكثر من ٣٤ عاماً وحتى اليوم للتأكد من قدرتها على تلبية حاجات المجتمع السعودي و على مواكبة التطورات العالمية والسياسات التربوية الناجحة. ومما لاشك فيه أن احتياجات الأفراد والمجتمع في بلادنا تبدلت وتطورت خلال الربع قرن الماضي مما يستوجب التأكد من استمرارصلاحية بنودهذه الوثيقة. فهناك تغير واضح في المستوى الثقافي والاقتصادي والتقني وفي أساليب الحياة اليومية تستدعي تغييراً موازياً. فالكثير من الدول تلجأ إلى تعديل ومراجعة سياساتها التعليمية باستمرار وفقاً لما يطرأ على مجتمعاتها من تغيير. فقد أشارت المراجع إلى أنه نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في كثير من دول العالم مثل فرنسا واستراليا والولايات المتحدة الأمريكية والمانيا واليابان والسويد في فترة ما قبل ١٩٨٤م، قامت هذه الدول في إعادة توجيه نظمها التعليمية وتعديل سياساتها التعليمية في ضوء هذه المتغيرات [٤، ص٣١]، حيث كان الوضع التربوي السائد في تلك الفترة على النحو التالي: زيادة كبيرة في أعداد الملتحقين بالتعليم وزيادة أعداد المتسربين مع ظهور مشكلات الأمية الوظيفية، كما أن البرامج والمناهج الدراسية لا تلبي حاجات العمل بالرغم من زيادة سنوات التعليم، إضافة إلى ازدياد حاجات المجتمع من العلماء والمهندسين والفنيين، بينما

ظلت نظم التعليم العالي مقصداً رئيسياً لأبناء الطبقة الوسطى في المجتمع. فهذه الظروف مشابهة إلى حد كبير للظروف التربوية الحالية في المملكة مما يستوجب تحريك الركود السياسي التربوي نحو تبني سياسات تربوية جديدة. فقد ذكر الملحم [٤٤] بعض التغيرات والمستجدات التي طرأت على المجتمع السعودي خلال السنوات الخمس الأخيرة، فمن الناحية الاجتماعية: تطورت الاتصالات بمختلف أنواعها وتأثيرها على الأخلاقيات والعادات والاهتمامات والميول في المجتمع، وسهولة اختلاط الفرد بأجناس وشعوب أخرى وما يترتب على ذلك من ظهور مفاهيم ومظاهر أخلاقية جديدة، وتعدد الملهيات وأنواع الترفيه وما ترتب على ذلك من سلبيات أثرت في العملية التربوية التعليمية ومخرجاتها؛ أما من الناحية الاقتصادية: فقد تعددت مصادر الإنفاق والانفتاح التجاري وأنواع السلع، وزيادة النموالسكاني، ودخول المهن سوق العرض والطلب؛ أما من الناحية الثقافية: فقد ظهرت كثير من المفاهيم الثقافية والفكرية المناوئة لتعاليم الإسلام، إضافة إلى أزمة التطرف الديني والإرهاب وغير ذلك. فلا بد من توجيه السياسة التعليمية لتستوعب هذه المستجدات.

## ٦- إسناد وضع ومراجعة السياسة التعليمية للمؤسسات المتخصصة مع إشراك المجتمع في ذلك

تشير نتائج الدراسة إلى أن الوثيقة وضعت من قبل أناس مفوضون للقيام بهذا الأمر حيث صدرت عن اللجنة العليا لسياسة التعليم. إلا أنه لابد أن يشترك في وضعها كل من له صلة بالعملية التربوية من رجال التربية والإداريين والعاملين في حقل التعليم من مدرسين ومديرين ومشرفين وغيرهم. كما يجب إشراك الأهالي عن طريق أخذ نقدهم وإضافاتهم ومقترحاتهم وآرائهم التي يعبرون عنها في المجالس واللقاءات وعلى صفحات

الجرائد اليومية والمجلات ومن ثم يتم إعادة صياغة مواد سياسة التعليم في ضوء مقترحاتهم حتى يمكن ضمان الالتزام بها فالتعليم مسؤلية الجميع. كما أن هناك مجموعات غير رسمية بجانب المجموعات الرسمية لها تأثيركبيرعلى عملية التعليم لا يجب إغفالها مثل الصحافة ورجال الفكر والثقافة وعلماء الشريعة، فلابد من النظر إلى القوى الرسمية وغير الرسمية عند وضع السياسة التعليمية.

**٧- الابتعاد عن المقارنات غيرالعلمية للسياسات التعليمية الأخرى**

بالرغم من أن الوثيقة أكدت في أكثر من موضع على أن الاستفادة من العلوم والمعارف والابتكارات يكون بعد فحصها وأخذ النافع منها وتوجيهها الوجهة الإسلامية وذلك في البنود: (١٢، ١٣، ١٦، ٤٢، ٤٩، ٥٠)، كما أشارت إلى ضرورة بيان الانسجام التام بين العلم والدين في شريعة الإسلام (البند ٣٨) ، إلا أنه لا يوجد نص يدعو إلى الاطلاع على السياسات التعليمية للغير والدراسات والبحوث المتعلقة بالسياسات التعليمية الناجحة وتجارب وخبرات العالم في هذا المجال ليتم الاستفادة منها.

**٨- التعليم عملية مستمرة**

توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد نص صريح في الوثيقة يؤكد هذا المبدأ الهام. فلا بد من التأكيد على مفهوم التعليم كعملية مستمرة مدى الحياة. و تزويد الطالب بمهارات تمكنه من الاستمرار في التعلم وتدريبه على الاستزادة بالعلوم أثناء حياته الاجتماعية والمهنية بحيث لا ينتهي التعليم بإنتهاء الحياة الدراسية.

**٩- التعلم الذاتي**

أشارت نتائج الدراسة إلى أنه لا يوجد أيضاً نص صريح في وثيقة سياسة التعليم يحث على تدريب الطالب على التعلم الذاتي والاعتماد على نفسه في التعلم بحيث ينشأ وقد تأصلت في نفسه القدرة على التعلم الذاتي. فالطالب السعودي تعود على تلقي المعلومات وليس البحث عنها ومن ثم حفظها لمحاولة استرجاعها، حيث يسود أسلوب التلقين والحفظ والاعتماد على المعلم كمصدر رئيس للتعلم. فلا بد من إعداد الطالب الإعداد الجيد ليواجه مسؤلياته المقبلة ويشارك في تحسين صورة المستقبل لبلاده وأمته وأن يكون قادراً على استخلاص النتائج وتحليلها والتعامل مع مصادر المعرفة الحديثة المختلفة. فيجب أن تستوعب السياسة التعليمية هذا المبدأ بحيث توجه نظام التعليم لتحقيقه. ولا يكون هذا خلال المراحل التعليمية فقط بل أن يكون له القدرة المستمرة في ذلك بحيث تنميها وتخلقها الدراسة في هذه المراحل.

**١٠- الاهتمام بتعليم ما قبل المدرسة**

كشفت نتائج الدراسة إلى أن وثيقة سياسة التعليم اهتمت بتعليم ما قبل المدرسة حيث أوضحت تسعة أهداف لهذه المرحلة (البنود ٦٣ -٧١) تتناسب مع متطلبات الطفولة وتهتم بتنمية شخصية الطفل من جميع جوانبها. هذه الأهداف ركزت على النشاط والمعرفة والمشاركة. كما أفردت الوثيقة فصلاً بعنوان "التخطيط لدورالحضانة ورياض الاطفال" اشتملت على ثلاثة بنود تهتم بتشجيع دورالحضانة ورياض الأطفال وتنظيم آلية العمل بها (البنود ١١٦- ١١٩). إلا أن هذا وحده لا يكفي فلابد أن يتم النظر إلى هذا النوع من التعليم على أنه جزء من نظام التعليم العام الذي لايتكامل إلا بمرحلة رياض الأطفال التي أصبحت مرحلة تربوية هادفة لها فلسفتها التربوية وبرامجها

التي لا تقل أهمية عن مراحل التعليم الأخرى [٣١]. كما نصت الوثيقة على الأهداف نفسها لكل من الحضانة ورياض الأطفال بينما أهداف كلٍ منهما مختلفة. بالإضافة إلى ذلك لا يوجد بند يحث على زيادة الوعي الاجتماعي بأهمية دور الحضانة ورياض الاطفال فما زال عدد الملتحقين بها قليل جداً مقارنة بالدول الأخرى حيث لا يزال الكثيرون يعتبرون هذه المرحلة مرحلة ترفيهية أكثر من كونها تربوية، لذلك التعاون بين الأسرة وهذه الدور يكاد يكون شبه معدوم.

### ١١- إلزامية التعليم الأساسي ومجانيته

لايوجد نص واضح وصريح على إلزامية التعليم بالرغم من توصيات المؤتمرات العربية المتعددة ومنها مؤتمر التعليم المجاني للبلاد العربية عام ١٩٥٤م ومؤتمر وزراء التربية والتعليم عام ١٩٦٦م. فالتعليم الإبتدائي هو الأساس والبداية، وعلى نتائجه تعتمد المراحل الدراسية الأخرى فهي التي تؤسس في الإنسان القيم والمقومات التي يرتكز عليها في حياته. فلا بد من إصدار قانون إلزامية التعليم ومد فترة الإلزام لتشمل التعليم الأساسي. فما زالت نسبة الاستيعاب منخفضة نسبياً وبعيدة عن الـ ١٠٠٪ وبشكل واضح فهذا انعكاس لعدم تبني نظام إلزامية التعليم في المراحل الأولى من التعليم العام [٣٩، ص٢٦]. ويتعلق بذلك مكافحة الأمية وتعليم الكبار فقد أفردت الوثيقة فصلاً عن مكافحة الأمية وتعليم الكبار يتضمن ثمانية بنود عن الهدف من مكافحة الأمية وتعليم الكبار ووجوب دعمه من الدولة وتشجيعه ووضع خطة زمنية من قبل الجهات المختصة للقضاء على الأمية. أما فيما يتعلق بمجانية التعليم فقد نص البند (٢٣٢) على مجانية التعليم حيث ورد" التعليم مجاني في كافة أنواعه ومراحله فلا تتقاضى الدولة رسوماً

دراسية عليه بل نصت السياسة على منح مكافآت للطلاب في أنواع معينة من التعليم والتدريب كما وضح ذلك البندان (٢٣٤ و ٢٣٥).

**١٢- المساواة و تكافؤ الفرص التعليمية**

وضحت نتائج الدراسة أن هذا المبدأ يتجسد في البند (١٠) المتمثل في أحقية كل فرد في طلب العلم بحكم تعاليم الإسلام والبند (٥٤) الذي يؤكد على أهمية التعرف على الفروق الفردية ومراعاتها. كما أفردت الوثيقة فصولاً خاصة بتعليم الفتاة وتعليم المعاقين والموهوبين. إلا أن الوثيقة خصت فئة المكفوفين من ذوي الاحتياجات الخاصة لتعليمهم العلوم الدينية وعلوم اللغة العربية (بند ١٩٠) دون مبرر واضح. كما أن مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم والذي يعتبر أحد أركان السياسة التعليمية لا يجب تحقيقه في قواعد القبول فقط إنما الحرص عليه كذلك في مظاهره المتعددة طوال سنوات الدراسة وأن يمتد ذلك إلى الريف والبوادي بحيث يتم توفير المدارس في كل مدينة وقرية وتجمع سكاني. كما يجب أن يتحقق هذا المبدأ في توفير فرص العمل للخريجين وفقاً لكفائتهم وهذا مالم تنص عليه الوثيقة.

**١٣- تنمية السلوك الديمقراطي وتأصيل مبادئ حقوق الإنسان في المجتمع المدرسي**

يتجسد هذا المبدأ في البند (٢٠) الذي يدعو إلى احترام الحقوق العامة في الدين والنفس والنسل والعرض والعقل والمال، والبند (٢١) الذي ينادي بالتكافل الاجتماعي بين أفرادالمجتمع، والبند (٢٢) الخاص بالنصح المتبادل بين الراعي والرعية بما يكفل الحقوق العامة، والبند (٣٦) والذي يؤكد كرامة الفرد وتوفير الفرص المناسبة لتنمية قدراته، والبند (٥٤) الذي يؤكد على أهمية التعرف على الفروق الفردية ومراعاتها.

**١٤- الربط بين التعليم واحتياجات سوق العمل**

وضحت نتائج الدراسة أن هذا المبدأ يتجسد في البند (١٣٢) الذي نادى بأن "تُنشأ الجامعات والكليات في المملكة بما يلائم حاجة البلاد وامكانياتها"، وكذلك البند (١٣٥) الذي نص على أن "تفتح أقسام للدراسات العليا في التخصصات المختلفة كلما توفرت الأسباب والامكانيات لذلك"، والبند (٢٣٦) الذي قرر أن "توفر الدولة فروع التعليم العالي على اختلاف أنواعها في المملكة وفقاً لحاجات البلاد والسياسة التي يضعها المجلس الأعلى للتعليم"، إلا أنه لم يتم تفعيل هذا المبدأ على أرض الواقع كما ذكر الحامد وآخرون [ ٥ ، ص٨٣].

**١٥- التركيزعلى جودة التعليم**

أشارت نتائج الدراسة إلى أنه لا يوجد بند صريح يركز على أهمية جودة التعليم وتحسينه وأهمية وجود معايير ثابتة للحكم عليه بحيث يتم مراجعة نظام التعليم للتحقق من جودته. كما أن سياسة التعليم لم توجه أهمية كبيرة للتكنولوجيا بل ركزت بدرجة أكبر على الجانب القيَمي مقارنة بالجانب المعرفي، إلا أنها أشارت إلى أهمية تنمية روح البحث والتفكير العلمي والرياضي وتنمية المهارات المختلفة مثل مهارة القراءة والمخاطبة والمهارات الحركية والعملية واليدوية والعلمية وغرس حب العمل في نفوس الطلاب وذلك في البنود ( ٣٤، ٣٧، ٤١، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٥٢، ٥٩).

**١٦- تعدد مجالات الاختيارأمام الطالب**

كشفت نتائج الدراسة إلى أن البند (٥٨) نص على "تدريب الطاقة البشرية اللازمة وتنويع التعليم مع الاهتمام الخاص بالتعليم المهني" إلا أن المتفحص لسياسة التعليم يجد أنها نصت على ثلاثة أنواع فقط من أنواع التعليم وهي: التعليم العام المتمثل في المدارس

والتعليم الديني المتمثل في مدارس تحفيظ القرآن والتعليم الفني ويشمل المعاهد التجارية والصناعية وهي خاصة بالبنين ومحدودة للبنات. فالمجالات والتخصصات المتاحة لا تتنوع بالقدرالكافي الذي يتماشى مع التنوع الهائل في التخصصات التي تحتمها التقدمات العلمية والتكنولوجية المتلاحقة وفي ظل احتياجات البلاد المتزايدة من مختلف فروع العلوم والمعارف والبرامج. فلا يمكن أن توجد حرية في التنقل دون أن تتوفر مجالات متعددة ومتنوعة ليختار منها الطالب. فأين سياسة التعليم من مواد في الاقتصاد والسياسة والتقنية والدراسات الاجتماعية والعلوم الإدارية ووسائل الاتصال والنظم المحلية لكلا الجنسين؟

**١٧- الاهتمام بإعدادالمعلم**

وضحت نتائج الدراسة أن الوثيقة أفردت فصلاً عن إعداد المعلم يتضمن عشر بنود ركزت على مناهج إعداد المعلمين وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتدريب المستمر والتشجيع على مواصلة الدراسة وتخصيص امتيازات مادية واجتماعية، إلا أنها لم تتطرق إلى المهارات التقنية التعليمية ومهارات وأساليب التدريس وأهمية التأهيل العلمي المتخصص والتأهيل التربوي والثقافي الذي يجب أن يكتسبه المعلم. كذلك لم تهتم بوضع أهداف محددة لإعداد المعلم قبل الخدمة وبعدها أوأهمية وجود معايير تعليمية دقيقة لاختيارالمعلم أو استمرارية ممارسته للمهنة مثل نظام رخصة أو إجازة التدريس بحيث لا يمارس المهنة إلا من لديه القدرة على ذلك من خلال اختبارات مقننة ومقابلات شخصية. كما أنها ركزت أكثرعلى توفير أعداد كبيرة من المعلمين وهذا واضح في البنود ( ١٦٥، ١٦٦، ١٦٨، ١٦٩,١٧٢) على حساب نوعية وجودة هؤلاء المعلمين وهذا أمر طبيعي في ذلك الوقت الذي أعدت فيه الوثيقة لأن التعليم في المملكة في ذلك الحين كان يعاني من

نقص شديد في عدد المعلمين. أما الآن فالتعليم يعاني من عدم كفاءة كثير من المعلمين فلا بد من مراعاة ذلك وتعديل صياغة معظم البنودالخاصة بذلك [٣١، ص ٣٦، ١٣١].

### ١٨- الإدارة الذاتية للمدارس

أشارت نتائج الدراسة إلى أن الوثيقة خصصت فصلاً بعنوان "القائمون على التعليم" يتضمن بنداً واحداً فقط عن اختيارهم وثلاثة بنود عن تدريبهم وكذلك فصلاً عن الوسائل المدرسية عُرّفت فيه المدرسة ووسائل التعليم فيها. ولكن لا يوجد في الوثيقة أي بند يتعلق بالإدارة بشكل عام أوالإدارة المدرسية بشكل خاص. فمن المتعارف عليه أن الإدارات المدرسية في المملكة هي أدوات تنفيذية لأوامروتعليمات الإدارات العليا المركزية. فهي بعيدة كل البعد عن واجبات الإدارة الفعّالة المسؤولة عن التخطيط والتنظيم والإشراف والتقويم والتطوير والتجديد حيث تهتم بإنهاء الاجراءات الروتينية والمتطلبات الإدارية أكثر من اهتمامها بالنواحي التعليمية والتربوية [٣١]. كما أن هذه الإدارات المدرسية لاتشارك في البحوث والدراسات واتخاذ القرارات التعليمية الهامة مما أوجد فجوة كبيرة بين القمة والقاعدة في إدارة الشؤون التعليمية، فما زالت إدارات التعليم العليا تتمسك بكل الصلاحيات في النواحي الإدارية والمالية.

### ١٩- التأكيد على أهمية النشاط المدرسي وزيادة طول اليوم الدراسي

أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك موضعين فقط أشارا إلى النشاط المدرسي في الوثيقة هما: البند (٢٠٨) الذي ذكر أن المناهج تتضمن النشاط المدرسي المرافق للدروس و البند (٦٩) الذي يدعو إلى تشجيع النشاط الابتكاري لطفل ماقبل المدرسة وإتاحة الفرصة أمام حيويته للانطلاق الموجّه. بينما أعطي الاهتمام الأكبر للكتاب المدرسي طبقاً

للتعريف القديم للمنهج والذي يركزعلى الكتاب المدرسي فقط كمفهوم للمنهج المدرسي. كذلك لم يتم التركيز على أهمية طول اليوم المدرسي لممارسة النشاطات اللاصفية. فالمعروف أن الساعات التي يقضيها الطالب السعودي في المدرسة قليل جداً إذا ما قورنت بفترة بقاء طلاب كثير من الدول في المدرسة لممارسة النشاطات المرتبطة بالمنهج الدراسي [٣١، ص ٣٤].

**٢٠- تعزيز الهوية الثقافية وتنمية المواطنة**

كشفت نتائج الدراسة أن الوثيقة أكدت في أكثر من موضع على تعزيز تاريخ وجغرافية المجتمع و تراثه ودينه وقيمه ولغته العربية. فقد تناولت الوثيقة هذا المبدأ في عدة بنود منها: البند (١٧) والذي يؤكد الثقة الكاملة بمقومات الأمة الإسلامية وأنها خير أمة أخرجت للناس، والبند (١٨) الذي يدعو إلى الارتباط الوثيق بتاريخ أمتنا وحضارة ديننا الإسلامي والإفادة من سير أسلافنا ليكون ذلك نبراساً لنا في حاضرنا ومستقبلنا، والبند (١٩) الذي يدعو إلى التضامن الإسلامي، والبند (٢٣) الذي يركز على تميزالمملكة عن سائر الدول بما خصها الله بوجود الأماكن المقدسة وكونها مهبط الوحي واتخاذها الإسلام عقيدة وعبادة وشريعة ودستور، و البند (٣٥) والذي ينص على "تنمية إحساس الطلاب بمشكلات المجتمع الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وإعدادهم للإسهام في حلها"، والبندان (٢٤ و٤٦) واللذان يؤكدان أهمية اللغة العربية والحفاظ عليها بجعلها لغة التعليم وإدراك نواحي الجمال فيها وتذوقها، وكذلك البندان (٤٧ و ٤٨) واللذان يركزان على ضرورة دراسة تاريخ الوطن ومعرفة مواقفه الخالدة وحضارته العريقة.

إجابة السؤال الثالث: ما مدى تطبيق بنود سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية على أرض الواقع؟

بعد تحليل مدى تنفيذ بنود سياسة التعليم السعودية بناءً على نتائج الدراسات الميدانية وبناءً على ماكُتب عن مدى تنفيذ هذه البنود تم التوصل إلى أن معظم بنود سياسة التعليم السعودية لم يتم ترجمتها إلى واقع عملي فظلت مجرد شعارات تردد. كما أن معظم الأسس والأهداف التي احتوتها لم يتم مراعاتها في المناهج وفي أساليب التدريس والتدريب والتقويم وإعداد المعلم والطالب وغيرذلك. فقد وضح الجلال [٣٩] أن السياسات التعليمية في دول الخليج غلب عليها الطابع الوثائقي المنعزل عن الممارسة الفعلية للمسؤلين عن التعليم فلم يجرَ إشراك ملموس للمجتمع وللقطاعات الأخرى في صياغتها ولم يجر توعية كاملة بها ولم يتم تضمينها في مناهج إعداد المعلمين لمختلف المراحل لذلك لم يكن أثرها كبير في توجيه التعليم محتوى وممارسة. كما أشارالسلوم [٣١] إلى أن عدداً من بنود سياسة التعليم في المملكة ظلت بدون تنفيذ منذ تدوينها ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- البنود الخاصة باكتشاف ورعاية الموهوبين وإتاحة الامكانيات لنبوغهم (البنود رقم ٥٧، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤) فمعظم مدارسنا اليوم لايوجد بها برامج ووسائل محددة لتفيذ ذلك، كما أكدالمصوري [٣٣] ذلك أيضاً.
- البند (٥٤) الذي ينص على وجوب "التعرف على الفروق الفردية بين الطلاب توطئة لحسن توجيههم ومساعدتهم على النمو وفق قدراتهم واستعداداتهم وميولهم"، فلا يوجد آلية أو برنامج لتحقيق ذلك الهدف ماعدا الامتحانات النهائية التقليدية للمواد والتي تعتبرغير كافية للتعرف على الفروق الفردية بين الطلاب فهي تقيس المقدرة على الحفظ فقط. كما أن المصوري [٣٤، ص٢٦] أكد ذلك في قوله: "المناهج والمقررات والخطط الدراسية وطرائقها موحدة وكذلك الاختبارات والأنشطة فكيف يمكن تحقيق مثل هذا الهدف".

• البند (٥٥) والذي ينص على وجوب "العناية بالمتخلفين دراسياً والعمل على إزالة ما يمكن إزالته من أسباب هذا التخلف، ووضع برامج دائمة ومؤقتة وفق حاجاتهم" ولكن لا يوجد هناك برامج دائمة أو مؤقتة تعتني بهؤلاء الطلاب ما عدا ما يسمى فصول التقوية والذي تطبقه القلة من المدارس اختيارياً عند قرب نهاية العام الدراسي كما لايوجد مرونة في المناهج ولا وقت عند المعلمين لرعايتهم فصار مصيرهم الرسوب والتسرب.

• البند (٤١) والذي ينص على "تشجيع وتنمية روح البحث والتفكيرالعلميين وتقوية القدرة على المشاهدة والتأمل....." ولكن لايوجد في مدارسنا برامج أو إجراءات أو ممارسات محددة لتحقيق ذلك الهدف.

كما أشارالسلوم [٣١] إلى أن عدداً آخرمن بنود سياسة التعليم في المملكة تعد درجة تنفيذها أقل بكثيرمما هو مأمول، ومن أمثلة ذلك مايلي:

• البند (٢٠٢) والذي يدعو إلى الاهتمام بإنشاء المكتبات المدرسية ومكتبات الفصول إلا أنه مازالت الفصول خالية من المكتبات الصغيرة والكثير من المدارس تفتقر إلى وجود المكتبات المتكاملة.

• البند(٢٠١) والذي يدعو إلى توفير وسائل الإيضاح البصرية والسمعية والتدريبية فهناك ندرة في وسائل الإيضاح وقلة صلاحية الموجود منها. (فهذا البند من البنود التي بقيت جامدة حيث تجاوزها التعليم إلى مفاهيم دمج التقنية والنظر إليها كعملية وليس وسائل إيضاح منعزلة).

• البند (٢٠٣) والذي يطالب بأن يكون المبنى المدرسي لائقاً في مستواه ونظامه وتوافرالشروط الصحية فيه ووافياً بأغراض الدراسة، إلا أن ذلك المطلب مازال بعيد المنال حيث يوجد كثير من المدارس التي تستخدم مباني مستأجرة أو مباني حكومية تفتقر

أدنى مقومات المبنى المدرسي من حيث التصميم والشكل والنظافة ومدى توفرالمرافق المطلوبة لعملية التربية والتعليم.

• البند (٣٤) الذي ينص على تزويد الطالب بالمعلومات الثقافية والخبرات المختلفة فلا يمكن تزويد الطالب بالمعلومات الثقافية والخبرات المختلفة في ظل يوم دراسي قصير جداً لامكان فيه لتنفيذ أية برامج للنشاط اللاصفي.

• وهذا ينطبق أيضاً على البند (٢٠٦) الذي يطالب بالعناية بالمناهج الدراسية، والبند (٤٤) الذي يؤكد على تنمية مهارات القراءة وعادة المطالعة، و البند (٤٥) والذي يدعو إلى إكساب الطالب القدرة على التعبير الصحيح في التخاطب والكتابة بلغة سليمة وتفكير منظم، والبند (٥٢) الذي ينادي بإكساب الطالب المهارات الحركية التي تستند إلى القواعد الرياضية والصحية لبناء الجسم السليم، و البند (١٦٥) الذي يطالب بإعداد المعلم المؤهل علمياً ومسلكياً لكافة مراحل التعليم فجميع البنود السابقة لم يتم تنفيذها بالقدرالمطلوب.

كما أشار عبد الجواد [٣٠، ص١٦١] إلى أن بعض أهداف المرحلة الإبتدائية نفذ جزئياً وبعضها الآخرلم ينفذ بالكامل فمن الأهداف التي لم تنفذ: تعهد نشاط التلميذ الابتكاري، وتنمية تقديرالعمل اليدوي لديه، وتربية ذوق التلميذ الابداعي، وتدريبه على الاستفادة من أوقات فراغة.

كما أوضحت دراسة العلي [٣٤] أن درجة تنفيذ أهداف المرحلة الإبتدائية من وجهة نظر عينة من مديري ومدرسي المرحلة الإبتدائية بالرياض تتراوح ما بين جيد جداً وجيد. كما أشارت دراسة الفقيه [٣٦] إلى أن درجة تحقق أهداف المرحلة المتوسطة من وجهة نظر عينة من المعلمين في منطقة جازان تتراوح ما بين كبيرة ومتوسطة حيث كان الهدف الأكثر تحققاً هو"تنمية محبة الله وتقواه وخشيته في قلب الطالب" بينما جاء

هدف"استثمار وقت فراغ الطالب في الأعمال النافعة" أقل الأهداف تحققاً. أما دراسة حكيم [٣٨] فقد وضحت أن مبادئ السياسة التعليمية تنفذ بالمرحلة الثانوية العامة بدرجة متوسطة وذلك من وجهة نظرعينة من معلمي المرحلة الثانوية بمكة المكرمة. وكذلك الحال بالنسبة لأهداف كليات المعلمين حيث كانت درجة تحققها متفاوته من وجهة نظرأعضاء هيئة التدريس في هذه الكليات كما أثبتت ذلك دراسة الشائع [٣٧].

أما دراسة الخريف [٣٥] فقد توصلت إلى أن درجة تحقق أهداف المرحلة الثانوية من وجهة نظر عينة من مديري ومعلمي المدارس الثانوية الحكومية بالرياض تتراوح ما بين متحققة بدرجة عالية وهي المتعلقة بالجانب الديني وحب الوطن، ومتحققة بدرجة متوسطة وهي الأهداف المتعلقة بتنمية قدرات الطالب وتفكيره العلمي وإتاحة الفرصة له لمواصلة دراسته وتهيئته للعمل وسد حاجة البلاد وإعداده للجهاد وإكسابه فضيلة المطالعة ورعايته وحل مشكلاته، ومتحققة بدرجة قليلة وهي الهدف المتعلق بتحقيق الوعي الأسري لبناءأسرة إسلامية سليمة.

كما أشار المصوري [٣٣] إلى أن فصل أهداف مرحلة ما قبل التعليم الإبتدائي لم تتحقق بدرجة كافية لأن هذه المرحلة موجودة فقط في بعض مدن المملكة والبعض الآخر يقوم بجهود أهلية وتكاليف مرتفعة جداً يستفيد منها فئة محدودة من المجتمع، كما تعاني هذه الدورالكثير من المشاكل مثل ضعف الموارد المالية وارتفاع تكاليفها وتعدد جهات الإشراف عليها وضعف إداراتها وغيرذلك.

ويضاف إلى ذلك الفصل المتعلق بمكافحة الأمية وتعليم الكبار فما يبذل مازال غير كافٍ لمحو الأمية حيث إن نسبة الأميين في المملكة تعتبر عالية حيث تصل إلى (١٥٪) بين الرجال و(٢٨٪) بين النساء. وكذلك البنود المتعلقة بربط التعليم بخطط التنمية مثل البند (١٣٤) الذي نادى بأن "ينسق التعليم العالي بين الكليات بشكل يحقق التوازن في

احتياجات البلاد في مختلف مرافقها" والبند (٢٣٦) و الذي نص على أن "توفر الدولة فروع التعليم العالي على اختلاف أنواعها في المملكة وفقاً لحاجات البلاد والسياسة التي يضعها المجلس الأعلى للتعليم" فالإحصائيات تشير إلى أنه نتيجة لازدياد أعداد الخريجين والخريجات فإن سوق العمل السعودي لم يتمكن من استيعابهم خاصة ذوي التخصصات النظرية حيث بلغت نسبة المتخصصين في الدراسات النظرية إلى ٨٥٪ من إجمالي المقيدين في مؤسسات التعليم العالي وهذه النسبة تتزايد عاماً بعد عام [٥]

وقد أوضحت الدراسات السابقة أن من بين أسباب عدم تنفيذ سياسة التعليم في المملكة وخاصة أهداف المراحل التعليمية يعود إلى: عدم إلمام العاملين في المدارس بهذه السياسة، ارتفاع نصاب تدريس المعلم وتكليفه بأعمال إضافية بجانب التدريس، قلة متابعة أولياء الأمور لأبنائهم، ازدحام الطلاب في الصف، عدم توفر الأماكن المخصصة والأدوات الازمة للنشاط المدرسي، عدم توفير الكتب المدرسية وتوزيعها في الوقت المناسب، عدم توفرالوسائل التعليمية، ضعف المناهج الدراسية وتركيزها على الكم، الروتين الممل في عمل إدارات المدارس، عدم توفر الدورات التدريبية الخاصة بتوضيح أهداف السياسة، افتقار مكتبات المدارس للمراجع الحديثة، ضعف المعامل والمختبرات، قلة الموارد المالية والمادية، ضعف مستوى المبنى المدرسي [٣٦]، [٣٤]، [٣٧]، [٣٥]، [٣٨].

وفي المقابل هناك بعض البنود تم تحقيقها بالشكل المطلوب مثل البند (١١) والذي ينص على أن العلوم الدينية أساسية في جميع سنوات التعليم و البند (١٢) الخاص بتوجيه العلوم والمعارف وجهة إسلامية و البند (٢٤) الذي يشير إلى أن الأصل في لغة التعليم هو اللغة العربية في كافة مواده وجميع مراحله إلا ما اقتضت الضرورة تعليمه بلغة أخرى والبند (٧٤) المتعلق بتدريب طلاب الإبتدائي على إقامة الصلاة، وكذلك البند (٢٣٣) والذي ينص على مجانية التعليم في كافة أنواعة ومراحله.

## توصيات الدراسة

بناءً على تحليل نتائج الدراسة، توصلت الباحثة إلى عدد من التوصيات يمكن تلخيصها على النحو التالي:

**أولاً: توصيات خاصة بالصياغة**

• إعادة صياغة بعض البنود التي تتطلب توضيحاً لبعض جوانب الغموض فيها، (مثل بنود أهداف التعليم الإبتدائي والمتوسط والثانوي وكليات المعلمين)، والبنود التي ينقصها الترابط والتسلسل (مثل بنود الباب الأول والثاني)، والبنود التي تحتاج إلى تفصيل ودقة في الصياغة (مثل البند ٦٠، ١٠٤، ١١٣) والبنود التي تحتاج إلى حذف (مثل فصل الوسائل العامة) أوتعديل (مثل البند ١٥٠، ١٦٤، ١٧٢، ١٩٠ ) أواستحداث بنود جديدة دعت إليها حاجات معاصرة (مثل مجالات تعليم الفتاة)، كما أن بعض البنود تتصف بالحشو(مثل البند١٤ و٤٢) وعدم الواقعية (مثل البند٤١ و٤٤)، وغلبة الطابع الخطابي عليها (مثل البند ٢٣و٢٥) تم تفصيلها سابقاً مع بعض الأمثلة. فلابد من إعادة بناء و صياغة بنود الوثيقة من قبل لجان متخصصة ووفق أسس علمية حتى تتخلص من عيوب الصياغة ويسهل استيعابها ومن ثم تنفيذها.

• تجزئة الأهداف العامة والشاملة إلى أهداف فرعية تشرح الهدف الرئيس بطريقة اجرائية، فالوثيقة صاغت الغايات الكبرى ووضعت الأهداف العامة التي تؤدي إلى تحقيق تلك الغايات ولكنها لم تترجم تلك الأهداف إلى أهداف فرعية تبين سبل الوصول إلى تلك الأهداف العامة والغايات الكبرى.

• إعادة تنسيق الوثيقة على مستوى البنود والأبواب بحيث تبدأ بـ "تعريف سياسة التعليم في المملكة" ثم "غاية التعليم" ثم "مصادر اشتقاق الأهداف العامة لسياسة التعليم

في المملكة" بحيث يتم ذكرجميع المصادردون إغفال لأي منها وهي: العقيدة الإسلامية، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ومطالب التنمية في المملكة العربية السعودية، حاجات المواطن السعودي ومطالب نموه، واتجاهات العصر ومقتضياته وخصائصه [٤٠]، ثم بعد ذلك تذكر"الأهداف العامة لسياسة التعليم" بعد إعادة صياغتها وترتيبها وتصنيفها، ثم يلي ذلك "الأهداف العامة لمراحل التعليم" ويبدأ كل فصل فيه بتعريف للمرحلة ثم ذكرأهدافها بعد إعادة ترتيبها وتصنيفها وحذف المكرر منها. أما بالنسبة لبقية الأبواب المذكورة في الوثيقة وكما فصلنا سابقاً فيقترح ضم البنود في باب "التخطيط لمراحل التعليم" والتي ليس لها صلة بالتخطيط للأبواب الأخرى المناسبة وتوسيع باب التخطيط وصياغته بطريقة تعكس عنوان الباب على أن يشمل مثلاً أهداف التخطيط، آليات التخطيط، مراكز التخطيط، صفات القائمون على التخطيط. أما بالنسبة لباب الأحكام الخاصة فهو من أكثرالأبواب التي تحتاج إلى مراجعة لاحتوائه على أحكام لم يعد لها وجود فقد الغيت ولكنها ظلت في الوثيقة تم تفصيلها سابقاً كما أن هناك بعض الأحكام لابد من إضافتها دعت إليها حاجات معاصرة وخاصة تلك المتعلقة بتعليم المرأة وإعداد المعلم ومكافحة الأمية. أما الباب الخاص بـ "وسائل التربية والتعليم" فيحتاج إلى مراجعة دقيقة وحذف لأكثربنوده ففصل القائمون على التعليم والدورات التي تعطى لهم قابل للتطوير والتعديل حسب الحاجة وحسب التطورات العالمية فيفضل حذفه أو إعادة صياغته بشكل جيد وشامل يصف الخطوط العريضة لاختيارهم وتدريبهم، وكذلك الحال بالنسبة لفصل الوسائل المدرسية وما يشتمل عليه من المناهج والامتحانات فقد أتى بشكل مفصلٍ جداً لأمور قابلة للتغيير، وكذلك فصل الوسائل العامة وما يتعلق بها من المكتبات العامة والكتب والصحف والنشرات ومناهج التثقيف العام ووسائل الإعلام والجزء الخاص برعاية الشباب في الفصل السابق فيقترح أن تستبعد من الوثيقة لأنها تتعلق بأمور تربوية

عامة بينماهذه الوثيقة خاصة بسياسة التعليم وما يشمله من مؤسسات تعليمية وذلك للاختصار وسهولة الاستيعاب. أما الباب الخاص بنشر التعليم وباب تمويل التعليم فيقترح ضمهما لاحتواء كل منهما على بندين فقط ولعلاقتهما ببعضهما. أما الباب الأخير بعنوان أحكام عامة فيقترح حذفه بعد توزيع بنوده على الأبواب المناسبة كما أوضحنا سابقاً.

**ثانياً: توصيات خاصة بالمضمون**

في ضوء ما أسفر عنه البحث من نتائج، ترى الباحثة إضافة بنود لوثيقة السياسة التعليمية تحقق محتوى التوصيات التالية:

- الحفاظ على الفلسفة التربوية التي يقوم عليها النظام التعليمي في المملكة والتأكد من تطبيقها في الممارسات التربوية المدرسية وغيرالمدرسية لأننا دولة نامية مستوردة للمعارف والتقنيات التي تصلنا مصبوغة بقيم أجنبية دخيلة علينا فتتحول هذه القيم إلى سلوك يومي لأجيالنا إذا ما صبغناها بالصبغة الإسلامية. وفي المقابل يجب أن لا تكون السياسة التعليمية ثابتة لاتتغير بل لابد من التقويم والتعديل المستمرين لها و النظر في مدى تفاعلها مع المشاكل والقضايا المستجدة. فالعالم اليوم أصبح معقداً ومتغيراً ومتجدداً بسرعة كبيرة نتيجة للثورة العلمية والتكنولوجية، وتطورنظم ووسائل الاتصال والانتقال، ومشكلات البيئة، والانفجارالسكاني، والتنمية والمنافسة الاقتصادية، والعولمة بجميع أشكالها، والعنف والتطرف والإرهاب فكل هذه العوامل تجعل المجتمع في حالة تغير سريع وتحول دائم للانسجام مع الأوضاع الجديدة المتجددة. كما يجب عند مراجعة سياسة التعليم الاطلاع على السياسات التعليمية الناجحة في دول العالم وكذلك التقارير والدراسات المقارنة والأخذ في الاعتبارتوصيات المجالس المتخصصة وتعزيز المشاركة الاجتماعية وإشراك الخبرات والمؤسسات التعليمية وكل من له صلة بالعملية التعليمية، ففي اليابان تم استعارة بل نقل وتقليد الأنظمة التعليمية الناجحة في كثير من الدول

المتقدمة إلا أنها أحدثت توازناً في ذلك فلم تفرّط في قيمها الأخلاقية أوهيكلها الاجتماعي في سبيل التنمية الاقتصادية والتقنية مما جعل لعلمها طابع خاص يميزها عن غيرها [٢].

• التأكيد على ربط السياسة التعليمية بالتخطيط طويل الأجل والتأكيد على تكاملها وانسجامها مع قطاعات المجتمع الأخرى وتلبيتها لاحتياجات سوق العمل. ويتطلب تحقيق ذلك إدراك احتياجات التنمية وسوق العمل الحكومي والخاص واستخدام مفهوم "شبكة التعليم" كاتجاه شامل في التخطيط ومن ثم إعادة صياغة وبناء السياسةالتعليمية في ضوء ذلك.

• التأكيد على التحول من التعليم الاعتمادي إلى التعلم الذاتي والتأكيد على التعليم المستمر وإتقان مهاراتهما على أن يتيح نظام التعليم من خلال صيغه وأشكاله المتعددة امكانية التعليم المستمر والتعلم الذاتي حيث يتطلب ذلك تحديث المناهج ووسائل التعليم والتقويم.

• التأكيد على تعليم ما قبل المدرسة وزيادة الوعي الاجتماعي بأهميته و توفيره في جميع مدن وقرى المملكة حتى تستفيد منه جميع فئات المجتمع وحل المشاكل التي يعاني منها حتى يؤدي دوره بالشكل المطلوب.

• تضمين السياسة التعليمية قانون إلزامية التعليم ومد فترة الإلزام لتشمل التعليم الإبتدائي وإعطاءه الأولوية المطلقة في السياسة التعليمية ونشره بمختلف الطرق تبعاً للاحتياجات والامكانيات.

• النص على مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بكل أشكاله ومظاهره المتعددة طوال سنوات الدراسة وأن يمتد ذلك إلى الريف والبوادي وأن يشمل كافة فئات الطلاب والطالبات.

• تضمين السياسة التعليمية مبدأ تنمية السلوك الديمقراطي وتأصيل مبادئ حقوق الإنسان لدى الطالب. فالطالب السعودي لديه قلة وعي واهتمام في مبادئ هامة مثل احترام الغير وتقبل وجهات النظرالمختلفة والتسامح والتعايش مع الآخرين و المحافظة على الممتلكات العامة وترشيد الاستهلاك في مختلف الجوانب وحماية البيئة واحترام النظام فهذه المبادئ يجب أن تستوعبها السياسة وتتأكد من تضمينها في المناهج.

• أن تستوعب سياسة التعليم في المملكة التغيرات والأحداث التي تطرأ على المجتمع السعودي بشكل خاص والعالم بشكل عام مثل: ظهورأزمة التطرف الديني والإرهاب والمفاهيم الثقافية والفكرية المناوئة للإسلام وتأثير الاتصالات على الأخلاقيات والعادات وتعدد الملهيات الترفيهية وظهور الكثيرمن القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية فلا بد من تفهم أبعادها وأثرها على الأمة العربية والإسلامية وعدم الإكتفاء فقط بالمعلومات الجغرافية أوالتاريخية عن العالم.

• التأكيد في الوثيقة على الاهتمام بجودة التعليم وفقاً للمعاييرالحديثة ودمج التقنية بالتعليم بإعتبارها مكوناً أساسياً في العمل التربوي، والاهتمام بالتعليم من أجل الإبداع والابتكار وذلك باستخدام الأساليب العلمية والتقنية. كما أن هناك العديد من التطورات العالمية والظواهر الجديدة التي ينبغي أن تواجهها وتتطرق لها الوثيقة لأهمية ذلك في الألفية الثالثة ولعل أبرزها ظاهرة العولمة، الثورة التقنية الهائلة في مجال الالكترونيات الدقيقة والحاسبات الآلية والإنسان الآلي وصناعة المعلومات والاتصالات والطاقة النووية وتكنولوجيا الفضاء.

• تضمين سياسة التعليم مبدأ تنويع التعليم و إتاحة الفرصة للطلاب وأولياء الأمور اختيارنوع التعليم الذي يرغبونه لأبنائهم. ولا سبيل لتحقيق ذلك إلا بتوسيع مفهوم التعليم وتعدد مجالاته وتخصصاته لتتضمن التخصصات ذات الطابع الاقتصادي

والتقني والعلمي والاجتماعي والسياسي و الفني والتنسيق بينها ليستفيد منها المتعلمون. إضافة إلى ذلك، التأكيد على تمهين التعليم العام وفتح مسارات متبادلة بين التعليم الثانوي العام و الثانوي الفني وإتاحة فرص متكافئة لخريجي كلٍ منهما للالتحاق بالجامعة أو بسوق العمل.

• التأكيد على متابعة أداء المعلم وتحسينه وإعداده ضمن برنامج ثقافي وعلمي ومهني متوازن يتناسب مع الدور الكبير الذي يؤديه في تربية الأجيال ويتناسب كذلك مع الثورة العلمية والتكنولوجية التي تفرض على المعلم أعباء جديدة. فتدريب المعلم لا يكون قبل الالتحاق بمهنة التدريس فحسب وإنما يتصل ويتواصل ليكون أثناء الخدمة أيضاً فيجب أن لايكتفى بالتوسع الكمي كما ركزت على ذلك سياسة التعليم السعودية بل أن يرافقه توسع كيفي.

• التأكيد في الوثيقة على استقلالية الإدارة المدرسية وتفويضها باختصاصات وصلاحيات جديدة تمكنها من القيام بالتخطيط والتنظيم والإشراف والتقويم والتطوير والتجديد والمشاركة في البحوث والدراسات واتخاذ القرارات التعليمية الهامة وتأكيد دور الآباء في هذه الإدارة لضمان حسن الآداء.

• النص في الوثيقة على ضرورة تحديث المناهج باستمرار و على ضرورة تكثيف الأنشطة التربوية اللاصفية والهوايات المختلفة التي تساعد على اكتشاف ميول وقدرات الطالب الإبداعية. ويصا حب ذلك مد فترة بقاء الطالب مدة أطول في المدرسة، فلا يمكن تزويد الطالب بالمعلومات الثقافية والخبرات المختلفة وممارسة الأنشطة اللاصفية في ظل يوم دراسي قصير جداً لامكان فيه لتنفيذ أية برامج للنشاط اللاصفي أوالهوايات المتنوعة.

**ثالثاً: توصيات خاصة بالتنفيذ**

إن معظم بنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة مهمة وقيمة وغنية مما جعل سياسة التعليم في المملكة متميزة عن كثير من السياسات، إلا أنها تحتاج إلى تفعيل على أرض الواقع. فقد كشفت الدراسة أن كثير من البنود لم يتم تنفيذها أوأن درجة تنفيذها أقل من المطلوب فيقترح عمل الآتي:

- إعادة صياغة وثيقة سياسة التعليم بأسلوب مناسب للجميع والتأكد من وضوحها وتسلسل أفكارها حتى يسهل فهمها واستيعابها ومن ثم تنفيذها.
- توزيع وثيقة سياسة التعليم في المملكة على كل من له صلة بالتربية والتعليم للعمل على تحقيقها وخاصةً مديري المدارس والمعلمين والمشرفين التربويين ومطالبتهم بعرض أهم الصعوبات التي تواجههم في تطبيقها وتقديم مقترحات لحلها.
- دراسة أسباب عدم تنفيذ بعض بنود السياسة التعليمية (مثل البند٣٤، ٤٤، ٤٥، ٥٢، ٥٤، ٥٥، ١٩٢، ١٩٣، ٢٠١، ٢٠٣ وغيرها) وتذليل الصعوبات التي تحول دون ذلك.
- استخدام الأساليب العلمية المقننة التي تضمن تحويل أهداف وثيقة سياسة التعليم إلى واقع وسلوك، ووضع برامج تنفيذ ومتابعة ومحاسبية مستمرة للتأكد من مدى تطبيقها وممارستها.

## المراجع


[١] الغامدي، حمدان وعبد الجواد، نور الدين. *تطور نظام التعليم في المملكة العربية السعودية*. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ٢٠٠٢ م.

[٢] الميداني، عبدالرحمن. "السياسة التعليمية." *مجلة المعلم*، ع ٤٢، (١٩٩٢م)، ١٢- ١٤.

[٣] وزارة المعارف. *سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية*. ط٣، الرياض: وزارة المعارف، ١٤٠٠هـ.

[٤] بكر، عبد الجواد. *السياسات التعليمية وصنع القرار*. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠٠٢م.

[٥] الحامد، محمد. وآخرون. *التعليم في المملكة العربية السعودية: رؤية الحاضر واستشراف المستقبل*. الرياض: مكتبة الرشد. ٢٠٠٢ م.

[٦] الرومي، نايف. "السياسة التعليمية: الأهمية والمفهوم". *مجلة التوثيق التربوي*، ع ٤٦، (٢٠٠٢م)، ١١١- ١١٩.

[٧] مطر، سيف الإسلام. "نحو اطار لتحليل السياسة التعليمية." *مجلة كلية العلوم الاجتماعية*، ع٣، الرياض: جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، (١٩٨٤ م)، ٣٤١ - ٣٧٢.

[٨] علي، سعيد. "أعمدة عشر لسياسة التعليم." *مجلة الدراسات التربوية*، مج٦، ع ٣٣، القاهرة: رابطة التربية الحديثة، (١٩٩١م)، ١٣- ١٩.

[٩] فهمي، محمد سيف الدين. "تأملات في سياسة التعليم في مصر." *مجلة الدراسات التربوية*، مج٨، ع٤٧، القاهرة: رابطة التربية الحديثة، (١٩٩٢م)، ١٠- ٢٨.

[١٠] أحمد، حنان اسماعيل. "السياسة التعليمية في المجتمعات العمرانية الجديدة من منظور تخطيطي تنموي." *مستقبل التربية العربية*، مج ٨، ع ٢٤، (٢٠٠٢م)، ١٢٩- ١٦٩.

[١١] علي، سعيد إسماعيل. *رؤية سياسية للتعليم*. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٩م.

[١٢] أحمد، شاكر محمد. "الدراسات المقارنة في السياسة التعليمية :أبعاد منهجية مقترحة." *مجلة الدراسات التربوية*، مج ٨، ع ٥٢، القاهرة: رابطة التربية الحديثة، (١٩٩٣م)،١٦٦ - ١٩٧.

[١٣] عيد، رمضان. *السياسة التعليمية واتخاذ القرار: دراسة مقارنة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وفرنسا مع التطبيق على جمهورية مصر العربية*. رسالة دكتوراه غير منشورة. القاهرة: جامعة عين شمس، ١٩٩٢م.

[١٤] وزارة المعارف. *ملامح عن نظم التعليم في بعض الدول: من واقع تقارير الزيارات الدولية لمسؤولي وزارة المعارف*. الرياض: الإدارة العامة للبحوث التربوية، ١٤٢٤هـ.

[١٥] بدران، شبل والبوهي، فاروق. *نظم التعليم في دول العالم: تحليل مقارن*. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١م.

[١٦] Hough, J. "An International Survey". *Educational Policy*. London: Croom Helm. 1984.

[١٧] U.S. Department of Education. *The Importance of Education Standards and Testing for the 21st Century*. US Government Printing Office. 1993.

[١٨] Goals 2000: A progress Report. *Goals Activity Across the Nation*. 1996.

[١٩] Mason, R. *Globalizing Education: Trends and Applications*. London & New York: Routledge. 1998.

[٢٠] Stevenson, H. & Hofer, B. "Education Policy in the United States and Abroad: What We Can Learn from Each Other". *Handbook of Educational Policy*. San Diego: Academic Press. 1999.

[٢١] Taylor, S.; Rizvi, F.; Lingard, B. & Henry, M. *Educational Policy and the Politics of Change*. London: Routledge. 1997.

[٢٢] ديلور، جاك، وآخرون. *التعلم: ذلك الكنز المكنون*. تقرير قدمته اللجنة الدولية للتربية في القرن الحادي والعشرين. ترجمة: جابر عبد الحميد جابر. القاهرة: دار النهضة العربية. ١٩٩٨م.

[٢٣] ايدجار فور، وآخرون. *تعلم لتكون*. ترجمة حنفي عيسى، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٤م.

[٢٤] البنك الدولي. *المعرفة طريق إلى التنمية*. تقرير عن التنمية في العالم، القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٩٩م.

[٢٥] UNESCO. *International Standard Classification of Education*. ISCED. Nov. 29th. 1997.

[٢٦] *UNESCO. International Commission on Education for the 21st Century*. Report of the Commission Preliminary Synthesis, Paris: UNESCO. Oct. 1995.

[٢٧] مكتب التربية العربي لدول الخليج. "وثيقة الأهداف العامة للتربية وأهداف المراحل الدراسية والأسس العامة للمناهج في دول الخليج العربية". ١٩٩١م.

[٢٨] الفرح، وجيه. "آراء في السياسة التعليمية." *مجلة رسالة التربية*، سلطنة عمان: وزارة التربية والتعليم والشباب، (١٩٨٨م)، ٣٧- ٤١.

[٢٩] كاوتري، هيوناه. *مفاتيح إستراتيجية للتنمية*. ترجمة د. محمد حسام محمود لطفي. القاهرة: الشعبة القومية المصرية لليونسكو، ١٩٨٤م.

[٣٠] عبد الجواد، نورالدين. التعليم الابتدائي. *نظام التعليم في المملكة العربية السعودية*. الفصل الرابع. ط٣. الرياض: دار الخريجي للنشر والتوزيع، ١٩٩٢م.

[٣١] السلوم، حمد بن ابراهيم. *التربية والتعليم العام في المملكة العربية السعودية بين السياسة والنظرية والتطبيق: نظرة تقويمية*. ولاية ميريلاند: انترناشونال جرافيكس. ١٤١٦هـ.

[٣٢] القاضي، يوسف. "سياسة التعليم بين اليوم والغد." *مجلة كلية العلوم الاجتماعية*، ع٤، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (١٩٨٠م)، ٥٨٥- ٦٠٨.

[٣٣] المصوري، علي محمد. "دراسة تحليلية للأسس التي يقوم عليها النظام التعليمي السعودي كما وردت في سياسة التعليم." *رسالة الخليج العربي*. ع ٤٠، الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، (١٩٩٢م)، ١- ٢٩.

[٣٤] العلي، علي محمد. *دراسة تقويمية لأهداف المرحلة الابتدائية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر مديري ومدرسي المرحلة الابتدائية بمدينة الرياض*. رسالة ماجستير غير منشورة. الرياض: جامعة الملك سعود، ١٤١٣هـ.

[٣٥] الخريف، أحمد ناصر. *تقويم أهداف التعليم الثانوي العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر مديري ومعلمي المدارس الثانوية الحكومية بمنطقة الرياض التعليمية*. رسالة ماجستير غير منشورة. الرياض: جامعة الملك سعود، ١٤١٧هـ.

[٣٦] الفقيه، محمد بن هادي. *أهداف التعليم المتوسط في المملكة العربية السعودية: دراسة تقويمية من وجهة نظر المعلمين في منطقة جازان التعليمية*. رسالة ماجستير غير منشورة. الرياض: جامعة الملك سعود، ١٤٢١هـ.

[٣٧] الشائع، علي. *تقويم أهداف كليات المعلمين في المملكة العربية السعودية كما يراها أعضاء هيئة التدريس*. رسالة ماجستير غير منشورة. الرياض: جامعة الملك سعود، ١٤٢٢هـ.

[٣٨] حكيم، عبد الحميد بن عبد المجيد. *مدى تنفيذ مبادئ السياسة التعليمية من وجهة نظر معلمي المرحلة الثانوية العامة بمنطقة مكة المكرمة*. رسالة ماجستير غير منشورة. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢١هـ.

[٣٩] رضا، محمد جواد. *السياسات التعليمية في دول الخليج العربية*. ط٣. عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٩٨م.

[٤٠] الحقيل، سليمان. *نظام وسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية*. ط ١٣، ١٩٩٩م.

[٤١] متولي، مصطفى. الإطار النظري للنظام التعليمي. *نظام التعليم في المملكة العربية السعودية*. الفصل الأول. ط٣. الرياض: دار الخريجي للنشر والتوزيع، ١٩٩٢م.

[٤٢] وزارة المعارف. *موسوعة تاريخ التعليم في المملكة العربية السعودية في مائة عام*. مج١، ط٢، الرياض: وزارة المعارف، ٢٠٠٣م.

[٤٣] الخضير، خضير. *التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بين الطموح والإنجاز*. الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤١٩هـ.

[٤٤] الملحم، محمد. "مستجدات العصر ومتغيراته في ضوء السياسة التعليمية للمملكة وخططها التنموية." *مجلة الفيصل*، ع ٢٦٩، (١٩٩٩م) ٦٢- ٦٧.

# An Analysis of the Saudi Educational Policy and Suggestions for its Improvement

**Sarah A. Al-Mengash**
*Assistant Professor, Educational Administration Dept.,*
*College of Education, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia*

**Abstract.** The main purpose of this study was to analyze the Saudi educational policy issued by the Higher Committee of Educational Policy in 1970. The goals of this analysis were to check that this policy is compliance with the standards of the international educational policy, to examine the language form of the policy and its implementation, and to propose some necessary suggestions to improve the Saudi educational policy. In order to achieve these goals, the study performed three basic tasks. First, it summarized and classified the most important standards of the international educational policy. Secondly, the study examined some successful policies in other countries. Finally, research related to the formation and implementation of the policy was reviewed.

The major findings of the study were as follows:

1. The Saudi educational policy as presented in the Educational Policy Document was put forth thirty-four years ago and had no modifications despite the rapid changes in Saudi society and the advancement in the scientific field.
2. The language form of some policies needed to be clarified to make the policies clearer and more implementable.
3. The Saudi educational policy did not quiet meet the standards of the international educational policy; therefore, some policies needed to be modified or added.
4. Some of the educational policies were implemented, while some others were not.
5. Finally, the research offered some suggestions for improving the Saudi educational policy.